الأربعاء 29 تشرين الثاني 2023
العدد 5073 السنة الثامنة عشرة
Mercredi 29 Novembre 2023 nº 5073 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

تقرير

أصحاب العمل ينهشون تعويضات العمال

12

غزة
وقف النار على الطاولة

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

جولة تبادل خامسة
الخيارات الإسرائيلية أكثر ضيقاً

رام الله - **أحمد العبد**

في إطار المرحلة الخامسة من اتفاق الهدنة المبرم بين دولة الاحتلال وحركة «حماس»، أفرجت الأولى، مساء أمس، عن 30 أسيراً فلسطينياً (15 طفلاً و15 أسيرة)، في مقابل إطلاق «كتائب القسام» 10 أسرى إسرائيليين، وذلك في أعقاب تمديد الهدنة ليومين إضافيَين بشروط الهدنة السابقة نفسها. وسلّم مقاومو «القسام» و«سرايا القدس»، بصورة مشتركة، لجنة «الصليب الأحمر»، الأسرى الإسرائيليين الذين جرى نقلهم عبر معبر «كرم أبو سالم»، فيما جرى نقل الأسرى الفلسطينيين من سجن «عوفر» إلى مدينة رام الله، حيث كان في استقبالهم حشدٌ كبير من الأهالي الذين قدموا من المحافظات كافة، في ظلّ استنفار أمني كبير في القدس، ترافق مع اقتحام منازل عائلات الأسرى المرتقب الإفراج عنهم، ومن بينهم الأسير أحمد سلايمة (14 عاماً) من القدس.

وشملت قائمة الأسرى الفلسطينيين 15 أسيرة، علماً أن حكومة الاحتلال نشرت، صباح الثلاثاء، قائمة من 50 أسيرة أبدت عدم معارضتها الإفراج عنهن، بينهنّ 21 أسيرة من الداخل المحتلّ، من اللواتي اعتُقلن خلال الحرب على غزة، بزعم التحريض على شبكات التواصل الاجتماعي. وكان تضمين أسيرات من الداخل المحتلّ أمراً لافتاً، إذ امتنعت إسرائيل في صفقات التبادل السابقة عن إدراج فلسطينيي الداخل في أيّ صفقة، بزعم أنهم «مواطنون إسرائيليون». وتكشف هذه الخطوة عن أمرَين: أولهما، الحرج والضيق الذي تستشعره إسرائيل في مقاربة ملفّ الأسرى وصفقة التبادل؛ وثانيهما، محاولتها ربما تهيئة الرأي العام الإسرائيلي لإبرام صفقة تبادل شاملة يكون عنوانها «الكلّ مقابل الكلّ»، ويتم من خلالها الإفراج عن كلّ الأسرى من فلسطينيّي الداخل. إلا أن هذا الأمر أثار مخاوف لدى «لجنة المتابعة العليا» للجماهير العربية في فلسطين المحتلّة، وبعض المراكز القانونية في الـ 48، نظراً إلى إمكانية استغلال إسرائيل «قانون المواطنة» الذي يمنحها «الحق» في سحب المواطنة من هؤلاء، بادّعاء عدم الولاء لإسرائيل، أو منعهنّ من السفر إلى خارج البلاد، أو تقييد حركتهن.

> **تدرك إسرائيل أنّه لا خيارات «مريحة» لها في ملف الأسرى، وخاصة في ظل الرغبة الدولية في استمرار الهدنة**

ومع إتمام المرحلة الخامسة من صفقة التبادل، بات واضحاً نجاح «القسام» في الدفع بورقة الأسرى لتحتلّ صدارة الملفّات الثقيلة المقلاة على عاتق بنيامين نتنياهو وطاقمه الحربي، بعدما حاول الأخير تهميشها لمصلحة مواصلة الحرب على قطاع غزة، منذ السابع من أكتوبر، ولا سيما وسط استمرار تظاهرات عائلات الأسرى الإسرائيليين أمام وزارة الأمن في تل أبيب، والتي كان آخرها أمس. والجدير ذكره، هنا، أنه بينما وضع نتنياهو أهدافاً كبرى للعدوان، على رأسها «اجتثاث حماس»، والسيطرة على قطاع غزة، وإعادة المختطفين بالقوّة العسكرية، استطاعت «القسام» إفشال خططه، وذلك من خلال أدائها العسكري، معطوفاً على أدائها الإعلامي في تظهير تعاملها المتميز مع الأسرى لديها، في ما جسّد حرباً نفسية حرّكت الشارع الإسرائيلي بالفعل.

ومع النجاح في تمديد الهدنة ليومين، وإتمام المرحلة الخامسة من التبادل، بات الحديث أكثر جدّية عن توسيع الصفقة لتشمل الجنود الأسرى والرجال لدى المقاومة، والذين سبق أن حدّدت الأخيرة الثمن المقابل للإفراج عنهم: تبييض السجون كافة وإخلاؤها من كلّ الأسرى الفلسطينيين، وهو ثمن لا شكّ سيكون ثقيلاً على إسرائيل. لكن يبدو أن الحراك الشعبي الضاغط في الكيان، وتبنّي الإدارة الأميركية ملفّ الأسرى، قد نجحا، بحسب التسريبات، في ضمان تمديد الهدنة لومين إضافيين، ليصبح مجموعها 8 أيام، ما قد يشكّل مدخلاً لبحث الصفقة المقبلة. وفي هذا السياق، جاءت زيارة رئيس جهاز «الموساد»، دافيد برنياع، لقطر، للقاء مدير الاستخبارات المركزية الأميركية»، وليام بيرنز، والمسؤولين القطريين، ومدير المخابرات المصرية، عباس كامل، والبحث معهم في شأن تمديد الهدنة واستكمال تبادل الأسرى. وفي هذا السياق، قالت «هيئة البث الإسرائيلية» إن زيارة برنياع تهدف إلى «تقديم مقترحات للخطوط العريضة لعودة جميع المختطفين»، وذلك بعدما اقتصرت صفقة تبادل الأسرى على إطلاق سراح النساء والأطفال من الجانبين.

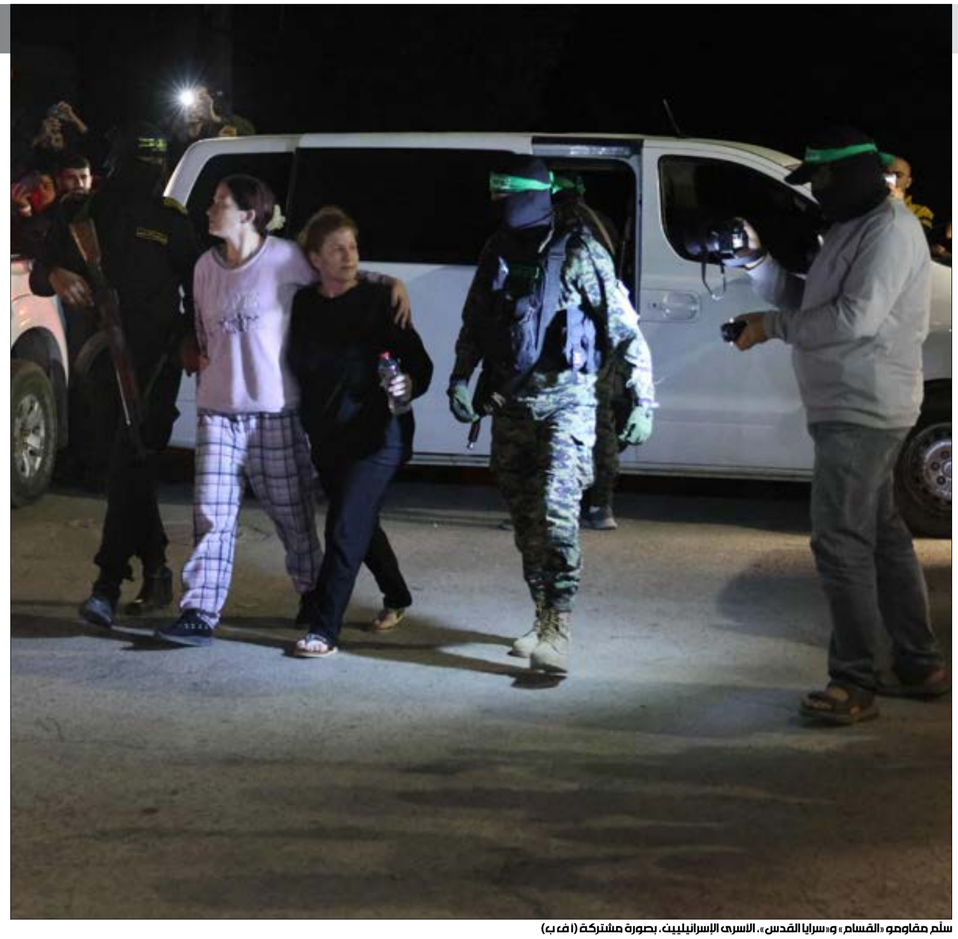

سلّم مقاومو «القسام» و«سرايا القدس»، الأسرى الإسرائيليين، بصورة مشتركة (أ ف ب)

على أن الثمن الذين يبدو أن إسرائيل مترّددة في دفعه، والذي يشمل إطلاق أسرى لهم وزنهم وتاريخهم، سيعني القبول به هزيمة أخرى في إطار هذه المعركة، بعدما تعهّد قادة الاحتلال بأنهم سيستعيدون الأسرى بالقوّة ومن خلال العملية البرية. ولذا، فإن الجهد الأميركي سينصبّ على ممارسة أكبر قدر من الضغوط على «حماس» كي تخفّض من سقوفها، وذلك للحفاظ على ماء وجه إسرائيل. إلا أن موافقة المقاومة على أقلّ من هذا الثمن تبقى مستبعدة، نظراً إلى العهد الذي اتّخذته على نفسها بتبييض السجون، والأمل الذي كبر بفضلها لدى جميع أهالي الأسرى.

في المقابل، تفصّل سلطات الاحتلال، بحسب بعض المصادر العبرية، المرور إلى مرحلة ثانية من التبادل قبل الوصول إلى الصفقة الشاملة. وبتمّ في هذا الجانب، طرح سيناريوات من قبيل تمديد الهدنة ليومين إضافيين، وهو ما يبدو أنه اتُّفق عليه، بحسب التسريبات. وتورد هذه المصادر اقتراحات من قبيل الإفراج الكامل عن كلّ المدنيين الإسرائيليين في غزة، بمن فيهم الرجال الذين تمّ أسرهم بصفتهم المدنية، في مقابل الإفراج عن جميع الفلسطينيين، بمن فيهم كوادر «حماس» الذين اعتقلتهم إسرائيل في الضفة بعد السابع من أكتوبر، والأطباء الذين اعتقلوا من مستشفَيَي «الشفاء» و«الرنتيسي» في قطاع غزة.

وعلى أيّ حال، تدرك إسرائيل أنه لا خيارات «مريحة» بالنسبة إليها في ملف الأسرى، وخاصة في ظلّ الرغبة الدولية في استمرار الهدنة، ومحاولة تطويرها إلى وقف شامل لإطلاق النار، وهو ما لن يحدث إلا بعد إغلاق هذا الملف بصفقة تبادل شاملة يتمّ الإفراج فيها عن أكثر من 5 آلاف أسير من السجون الإسرائيلية، مقابل كل الجنود والضباط المعتقلين لدى «حماس». ويترافق بحث هذه السيناريوات مع خروج أعضاء المجلس الحربي، من مثل بيني غانتس وهرتسي هاليفي، ليهددوا بأن الجيش على أهبة الاستعداد للعودة إلى استئناف القتال في غزة، من دون أيّ إشارة منهم إلى المرحلة الأخرى من عمليات التبادل، ما يجعل الساعات المقبلة حاسمة في تحديد المسار الذي سيسلكه العدوان.

حشد «مخابراتي» في قطر
وقف النار التامّ على الطاولة

استُكملت، أمس، عملية التبادل الخامسة بين المقاومة الفلسطينية والعدو الإسرائيلي؛ إذ سلّمت الأولى 10 أسرى إسرائيليين، و2 من أصحاب الجنسيات الأجنبية. فيما أطلق الثاني سراح 15 قاصراً و15 امرأة من الأسرى الفلسطينيين. وكان اليوم الخامس للهدنة الممدّدة قد شهد الخرق الأبرز لها، حيث أُصيب عدد من جنود العدو شمال قطاع غزة، بتفجير 3 عبوات ناسفة استهدفت جنوداً وناقلة جند ودبابة، ثمّ تبع ذلك إطلاق نار. وأعلنت «كتائب القسام» أنه «نتيجة لخرق واضح من قِبل العدو لاتفاق التهدئة شمال قطاع غزة اليوم (أمس)، حدث احتكاك ميداني وتعامل مجاهدونا مع هذا الخرق، ونحن ملتزمون بالهدنة ما التزم بها العدو، وندعو الوسطاء إلى الضغط على الاحتلال للالتزام بكلّ بنود الهدنة على الأرض وفي الأجواء».

ولكن التطوّر اللافت أمس، والذي لا يزال مُنتظراً أن تظهر نتائجه بوضوح اليوم، تمثّل في انطلاق مشاورات مكثّفة رفيعة في الدوحة، التي وصل إليها مدير «وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية»، ويليام بيرنز، للترويج لـ«صفقة أسرى واسعة النطاق». ويشارك في الاجتماعات الجارية في قطر، رئيس «الموساد» الإسرائيلي، ورئيس المخابرات المصرية، ورئيس الوزراء القطري، فيما تهدف، وفقاً لتقرير نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، إلى أن تشمل «الصفقة المقبلة جماعي». وأضاف التقرير: «كجزء من الاتفاق، يناقش الطرفان وقف إطلاق النار لفترة ممتدّة من الزمن». لكن القناة أوضحت أن «الخلاف الأساسيّ هو مدّة وقف إطلاق النار، حيث تطالب حماس بوقف كامل، بينما تعارض إسرائيل ذلك، وتقول إنها ملتزمة بأهداف الحرب». وفي هذا السياق، أفادت تقارير إعلامية عبرية بأن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، تحدّث عبر الهاتف مع رئيس «الموساد» «حول مستجدّات طلب قطر إبرام صفقة تبادل شاملة ووقفاً طويل الأمد لإطلاق النار»، فيما جدّد المتحدث العسكري الإسرائيلي، مساءً، القول إن «قوّاتنا جاهزة لاستئناف الحرب وسنعزّزها بمزيد من المعدات»، مضيفاً أن «وقف إطلاق النار ليس مطروحاً حتى تقرّر الحكومة خلاف ذلك».

> **الخلاف الأساسيّ في مفاوضات الدوحة يتمحور حول مدّة وقف إطلاق النار**

ولا شكّ في أن أي خطوة من هذا القبيل، يمكن أن تقدّم عليها الحكومة الإسرائيلية، ستكون محلّ جدال كبير بين القوى السياسية، وخصوصاً حلفاء نتنياهو من اليمين المتطرّف، إذ إن جزءاً من هؤلاء لم يكن موافقاً وحماس، يتمّ بموجبه إطلاق سراح جميع المختطفين في غزة، بمن فيهم الجنود. ومن ناحية أخرى، ستطلق إسرائيل سراح السجناء الأمنيين في السجون الإسرائيلية بشكل أصلاً على الصفقة الجارية حالياً، وليس متوقّعاً أن يوافق على صفقة أكبر مستقبلاً. وفي هذا السياق، أعلن حزب «عوتسما يهوديت»، أمس، أنه «إذا تمّ تقديم صفقة أخرى للحكومة من شأنها أن تؤدّي إلى إنهاء الحرب على قطاع غزة، فإن جميع أعضاء الكنيست الستة من الحزب (الذي يقوده وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير) سيغادرون الائتلاف الحكومي». كما قال بن غفير نفسه إن «وقف الحرب يعني حلّ الحكومة»، قبل أن ينضمّ زميله وزير المالية، بتسلئيل سموتريتش، إلى الموقف نفسه.

من جهة أخرى، أحدث نشر أعداد جديدة للمصابين من جيش الاحتلال هزّة في الداخل الإسرائيلي، حيث اعترف الجيش بإصابة نحو 1000 ضابط وجندي من قواته منذ بداية الحرب على غزة، من بينهم 202 أصيبوا بجروح خطيرة، و320 بجروح متوسطة، و470 بجروح طفيفة.

(الأخبار)

إسرائيل «انتقمت»... وبعد
زحمة أسئلة بلا إجابات

بيروت حمود

يشغل سؤال اليوم التالي للحرب بال النخب الإسرائيلية، فيما يفترض بعض هذه الأخيرة أنّ النتيجة محسومة لمصلحة إسرائيل، متذكّرةً بذلك لتعقيدات الميدان العسكري وواقعه المركّب، وحقيقة أن الحرب المستمرّة منذ حوالى الشهرين لم تقترب من تشكيل ملمح واحد من ملامح صورة نصر تنشدها إسرائيل، وأنه حتى في شمال القطاع الذي «أحكمت إسرائيل سيطرتها عليه»، كما تدّعي، يخرج مقاتلو «كتائب القسّام» ليسلّموا الأسرى الإسرائيليين على مرأى من جنود الاحتلال، ويكسروا عصيّ الأعلام الإسرائيلية التي غُرزت فوق مواقع «سيطر عليها» الجنود.

ورغم أنه لا يزال من المبكر استشراف صورة «اليوم التالي»، باعتبارها مرتبطة بمجريات الميدان ونتائجه، حذّر القنصل العام السابق لإسرائيل في جنوب غرب الولايات المتحدة، ومستشار رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، سابقاً، جلعاد كاتس، من «انزلاق» مصطلح «سلطة فلسطينية متجدّدة» في الأيام الماضية إلى الخطاب الإسرائيلي، معتبراً أن ذلك يأتي في إطار «نهاية الحرب والتفكير في اليوم التالي، حيث سيتركز النقاش حول سؤال مصيري من شأنه أن يحدّد ملامح الصراع للعقد القريب»، وهو من سيحكم قطاع غزة؟ وفي هذا الإطار، ذكّر كاتس بتصريحات نتنياهو وآخرين من قادة الحرب الذين يكرّرون أن «إسرائيل ستواصل السيطرة العسكرية - والأمنية في القطاع»، في حين أن رئيس حزب «هناك مستقبل»، يائير لبيد، ورئيسة حزب «العمل»، ميراف ميخائيلي، و«بقايا اليسار» في إسرائيل «يدّعون أن القضاء على حماس يُظهر فرصة ممتازة لإعادة السلطة الفلسطينية لتحكم غزة»، لكنّ «جزءاً من هؤلاء هم أيضاً من أتباع أوسلو، وهم إمّا لا يتذكرون أو لا يعبؤون بأننا حاولنا بالفعل السيطرة على السلطة الفلسطينية في غزة، وقد حدث هذا بين عامي 1994 - 2007... وأنه كما نعلم، فإن هذه المحاولة باءت بالفشل الذريع والتام، عندما قامت حماس بانقلاب في القطاع بعد فوزها في الانتخابات وإخراج السلطة الفلسطينية، معدمةً على الفور بعض أعضاء الأخيرة، قبل طردها الباقين».

ولفت كاتس إلى أن لبيد وميخائيلي وغالبية «أنصار السلطة الفلسطينية المهووسين»، كما سمّاهم، يدركون أن «الطريقة الوحيدة للترويج لخطتهم لإعادة السلطة إلى السيطرة على القطاع هي من خلال بيع الخطّة تحت اسم جديد»، ولذا، فقد «جلسوا وفكّروا ليخلصوا إلى أن عودة السلطة الفلسطينية المتجددة شيء مختلف تماماً، وكأن هناك فرقاً بين السلطة والسلطة المتجددة». وإذ أشار إلى أنهم «كانوا متحمّسين جداً لاختراعهم الطفولي هذا إلى درجة أنهم بدأوا بتسويقه كما لو كان خطة سياسية عبقرية»، فقد أضاف أن هذه «الفكرة المنحرفة» وجدت طريقها «لترسخ حتى في صفوف القادة الدوليين وفي مقدمتهم، الرئيس الأميركي، جو بايدن»، معتبراً أنه «ليس من المستغرب أن هؤلاء القادة، ومن ضمنهم بايدن، لم يتطرّقوا إلى تفاصيل الخطّة المطروحة لليوم التالي».

ونبّه المستشار السابق لنتنياهو إلى أن «معظم الإسرائيليين سئموا الخطط السياسية التي تبدو للوهلة الأولى وكأنها تتألّق من الخارج، فيما هي فاسدة من الداخل»، مضيفاً أنه «بعد اتفاق أوسلو وخطّة فك الارتباط، أدركت الغالبية الإسرائيلية العظمى أن مستقبل هذه الخطط هو المهمّ، وليس التصريحات والنوايا». وبناءً على ما تقدّم، رأى أن على «المعسكر الوطني» الذي يقوده وزير «كابينت الحرب» المُصفّر، بني غانتس، تحديداً (بصفته كان شريك لبيد وميخائيلي في المعارضة قبل انضمامه إلى حكومة الطوارئ)، أن «يعمل على تعرية خديعة "السلطة الفلسطينية المتجددة"»، معتبراً أنه «لا يوجد شيء كهذا»،

> **«من الصحيح أن ترتيباً سياسياً إقليمياً جديداً قد يكون في مصلحة إسرائيل، ولكن ليس عندما تكون إيران في مركز هذا الترتيب»**

متسائلاً: «هل تعترف هذه السلطة بحق دولة إسرائيل في الوجود؟ هل ذلك الكيان الوهمي يؤيّد دفع رواتب منتظمة للإرهابيين وعائلاتهم؟ وهل يحارب هذا الاختراع الافتراضي المنظمات الإرهابية الفلسطينية أم يغضّ الطرف عنها؟».

بالنسبة إلى كاتس، فإن الإجابات عن تلك الأسئلة «واضحة لكل من ينظر إلى الواقع بملء عينيه»، كما قال، معتبراً أن «الخطط السياسية الوهمية وغير الواقعية، والتي لا تجيب عن شيء، أصبحت هي الخطط الرئيسية للأحزاب والسياسيين واللاعبين في المجتمع الدولي، في حين أنه يحظر على «المعسكر الوطني» التصرّف كما دأب دائماً»، في إشارة إلى أن عليه رفض حلول كهذه، إذ «لا ينبغي ترك المجال السياسي والأمني فارغاً ومباحاً للمشعوذين وناقصي الفهم. فلا يوجد فراغ في العالم السياسي، وإذا لم يقدّم المعسكر الوطني خطّة سياسية منظمة وواقعية، واستمر في التصرف مثل «دمية الدُب لالا»، فإن ما قد يحدث هو تحقيق كابوسنا، أي اعتماد الخطة السياسية الأمنية للسلطة الفلسطينية المعاد تنشيطها، وإذا حدث ذلك، فإن العدّ التنازلي لتكرار مذبحة السابع من أكتوبر قد بدأ».

من جهته، دعا المصرفي ورجل الأعمال الإسرائيلي، وعضو الكنيست عن حزب «الليكود» سابقاً، زلمان شوفال، والذي شغل أيضاً منصب السفير الإسرائيلي لدى واشنطن (1990-2000)، إلى إنشاء ترتيب سياسي إقليمي جديد لمصلحة إسرائيل، يتضمّن القضية الفلسطينية، من طريق دمجها ضمن «اتفاقيات أبراهام»، معتبراً، في الوقت نفسه، أن ذلك لا يمكن الوصول إليه إلّا إذا حقّقت إسرائيل أهداف الحرب التي وضعتها. وتساءل زلمان، في مقالة في صحيفة «معاريف»، عمّا ستكون عليه النهاية العسكرية والسياسية للحرب؟ ليجيب بأن «الهدف الواضح هو حلّ حماستان (في إشارة إلى أن حماس 'ديار' إيرانية)، ويجب ألا نحيد عنه»، مضيفاً أنه «في أيّ سيناريو سياسي، إن مسألة الأمن في غزة يجب أن تبقى تحت سيطرة إسرائيل، ومن الممكن أن يضطرّنا ذلك إلى إنشاء حكم عسكري مؤقّت». غير أن ما سبق بحسبه، «لا يجيب عن السؤال الحقيقي: ماذا بعد؟»، معتبراً أن «الحلّ الحقيقي والكامل لن يكون ممكناً من دون إجلاء (تهجير) ثلث سكان غزة على الأقلّ، الأمر الذي يتطلّب مساعدات اقتصادية، دولية وعربية، متعدّدة الأبعاد».

كما تطرّق زلمان إلى الأفكار التي طُرحت للحلّ، والتي عدّها جميعها بمنزلة «وصفة لإدامة المشكلات في غزة»، رافضاً فكرة «السلطة الفلسطينية المتجدّدة/ أو المغسولة الدماغ» والتي تناولها الرئيس الأميركي في مقالة له، معتبراً أن كلّ ما يرتبط بالسلطة «ينبغي ألّا يستمرّ». وأشار إلى أنّ «ثقة سيناريوات وأفكاراً أخرى يجري تداولها، وهي تحظى بدعم أميركي، ومن بينها طرح الحلّ كجزء من صفقة شاملة تتضمّن تطبيعاً مع السعودية في ظلّ تعزيز التقارب بين الآخيرة وإيران، بموازاة تفاهمات بين طهران وواشنطن بشأن البرنامج النووي الإيراني، وهو ما يُثبت «عدم وجود ردّ أميركي حاسم على الهجمات التي (تتلاقاها القوات الأميركية) في اليمن وسوريا والعراق». وخلص إلى أنه «من الواضح أنّ يد إيران في أيّ حلّ شامل كهذا لم تختفِ تماماً»، داعياً إسرائيل إلى «حشد كلّ القوى والعقول الدبلوماسية لدرء أيّ تطورات من شأنها أن تكون سلبية عليها»، منبّهاً إلى أنه «من الصحيح أن ترتيباً سياسياً إقليمياً جديداً قد يكون في مصلحة إسرائيل، ولكن ليس عندما تكون إيران في مركز هذا الترتيب، والسبب أن تدمير إسرائيل هو هدف مركزي لإيران».

رأى زلمان أن جميع الأفكار التي طُرحت للحلّ بمنزلة «وصفة لإدامة المشكلات في غزة» (أ ف ب)

طوفان الأقصى

فتح المخزون الاحتياطي أمام إسرائيل
أميركا تهرب من «لوثة غزة»

خضر خروبي

أظهر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تراجُع التأييد الشعبي لكيان الاحتلال في الدول الغربية، وسط تداول مكثّف لمشاهد المجازر بحقّ الفلسطينيين عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي. فبعد شيوع أجواء من «التعاطف» مع إسرائيل في الأيام الأولى التي تلت عملية «طوفان الأقصى»، ولّدت حملة القصف العشوائي العنيف على مختلف مناطق القطاع، وما تبعها من توغّل بري، أجواء تضامنية غير مسبوقة مع الشعب الفلسطيني. وفي مقابل تلك «الانعطافة» السريعة، التي تحوّلت نحو تسيير تظاهرات احتجاجية تنديداً بالوحشية الإسرائيلية، عكس أداء حكومات الغرب، وفي طليعتها حكومات الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، انفصاماً واضحاً بين «القيَم» المزعومة و«المصالح»، تجلّى في مواصلتها رفد إسرائيل بالأسلحة لأسباب استراتيجية، من جهة، ومخاطرتها بتحمّل التبعات السياسية والقانونية الناجمة عن مواصلة ذلك الدعم، على خلفية انتهاكات القوات الإسرائيلية لكلّ الأعراف والمواثيق الدولية، وبخاصة «القانون الدولي الإنساني»، من جهة ثانية.

وفيما رفع عدد من المحامين الفرنسيين دعاوى قضائية، بعضها باسم أفراد عائلات شهداء فلسطينيين، ضدّ حكومتهم على خلفية اتهامها بخرق «معاهدة تجارة الأسلحة» (TCA)، التي وقّعت عليها باريس عام 2014، والتي تُلزم الدولة الموقّعة عليها بمنع تصدير أيّ سلاح يمكن استخدامه لارتكاب أو تسهيل ارتكاب انتهاكات خطيرة لـ«القانون الإنساني الدولي»، أو أيّ جرائم حرب وانتهاكات أخرى لـ«اتفاقية جنيف» لعام 1949، تنوء إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، تحت ضغوط مشابهة، بعد رسالة وجّهتها أكثر من 30 منظمة إغاثية وجمعية حقوقية إلى وزير دفاعه، لويد أوستن، تحثّه فيها على عدم إرسال قذائف من عيار 155 ملم، يطلق عليها خبراء عسكريون تسمية «القذائف الغبية» لافتقارها إلى الدقة التهديفية، إلى إسرائيل.

رسائل سياسية متناقضة

فور إعلان إسرائيل عدوانها على غزة، لم تتردّد إدارة بايدن في تسريع وتيرة شحن المعدات العسكرية إليها، بما شمل صواريخ اعتراضية لنظام «القبة الحديدية»، وذخائر الهجوم المباشر المشترك من طراز «JDAMs»، وهي مجموعة تحوّل الأسلحة غير الموجّهة إلى قنابل موجّهة بالأقمار الاصطناعية، إضافةً إلى ذخائر مختلفة؛ من ضمنها نحو 1800 قذيفة «M-141» الخارقة للتحصينات، وفق ما جاء في وثيقة مسرّبة عن «البنتاغون». وعلى رغم تصاعُد الضغوط الداخلية والخارجية على بايدن، وتنامي الاعتراض الشعبي على هذا الدعم في أوساط الأميركيين والذي لامس حدود الـ 52%، يبدو بايدن أقرب إلى «مكافأة» حكومة بنيامين نتنياهو على موافقتها على الهدنة»، أقلّه في الوقت الراهن قبل انجلاء أفاق المعركة في غزة، وذلك من خلال اعتزام البيت الأبيض إزالة كلّ أشكال القيود التي تحول دون حرية تصرّف إسرائيل بشتى أنواع الأسلحة والذخائر، المتوافرة ضمن المخزون الاستراتيجي الأميركي، على الأراضي الفلسطينية المحتلّة.

وبحسب وسائل إعلام أميركية، فقد تمّ تضمين هذا المقترح في نصّ الموازنة التكميلية المرسلة من جانب الرئاسة إلى مجلس الشيوخ في 20 تشرين الأول الفائت، وقد شدّد نص الوثيقة على أهمية «السماح بنقل جميع أنواع المواد الدفاعية» إلى كيان الاحتلال، خلافاً للقوانين الأميركية السارية التي تشترط توافر «ظروف محدّدة» بموجب قانون «WRSA» أو «المخزون الحربي الاحتياطي على أراض حليفة - فرع إسرائيل»، الذي يعود إلى ثمانينيات القرن الماضي، ويُعنى بأحد أكبر مواقع تخزين المعدّات العسكرية التي كانت قد أقامتها أميركا حول العالم خلال الحرب الباردة. ومن خلال هذه الخطوة، يرمي بايدن إلى أن يعطي إسرائيل الحقّ في استخدام كلّ الأسلحة الأميركية المخزّنة في الأراضي المحتلّة، بما فيها تلك المتقادمة أو الفائضة عن احتياجات الجيش الأميركي، ولا سيما صواريخ جو - أرض من طراز «هيلفاير»، وقذائف مدفعية من عيار 155 ملم، وذلك في موازاة وقف العمل بسقف الإنفاق السنوي المخصّص لتجديد المخزون المشار إليه، والمحدّد بـ 200 مليون دولار، على أن يمتدّ الاستثناء المذكور لعام واحد حصراً، فضلاً عن تقليص الدور الرقابي للكونغرس في هذا الخصوص، وفق ما كشفه موقع «ذي إنترسبت».

> **إصرار المساعدات العسكرية لإسرائيل لا يزال يواجه عراقيل سياسية تحت قبّة مبنى «الكابيتول»، وسط خلافات بين الحزبين**

وفي هذا الإطار، يحذّر جوش بول، الذي سبق أن شغل منصب مدير الشؤون العامة والكونغرس في مكتب الشؤون السياسية والعسكرية في وزارة الخارجية - المعني بعمليات نقل الأسلحة إلى حلفاء الولايات المتحدة -، قبل أن يقدّم استقالته احتجاجاً على سياسة إدارته حيال حرب غزة، من أنّ «رفع كلّ القيود المفروضة على عمليات النقل إلى إسرائيل، يمكن أن يُلحق ضرراً بمصالح الولايات المتحدة، لما يعنيه من تخفيض مستوى جهوزيتها لخوض صراعات في المنطقة، وزيادة حجم الضغوط في الوقت الحالي على مدى استعدادها وقدرتها على توفير المزيد من الأسلحة لإسرائيل»، فيما يوضح الباحث القانوني في مركز دراسات «Center for Civilians in Conflict»، رامينغ تشابيل، في حديث إلى الموقع، أن ما يدفع به البيت الأبيض «سيقوّض الرقابة والمساءلة بشكل أكبر (على صادرات الأسلحة لإسرائيل)».

بدوره، يشدّد الباحث في «معهد كوينسي للحوكمة الرشيدة» على أن توجّه الإدارة الأميركية الأخير يشكّل «خطوة استثنائية»، في وقت تقود فيه حكومة نتنياهو «هجمات واسعة النطاق على المدنيين، يشكّل بعضها جرائم حرب».

على أن إصرار تلك المساعدات لا يزال يواجه عراقيل سياسية تحت قبة مبنى «الكابيتول»، وسط خلافات بين الحزبين؛ إذ يصر أعضاء الكونغرس من الديموقراطيين على إقرار مشروع قانون يربط ما بين المساعدات العسكرية المراد تقديمها لإسرائيل، وبين ما يمائلها من حزمة دعم عسكري واقتصادي لأوكرانيا بقيمة 60 مليار دولار، وهو مشروع يتّجه رئيس الأكثرية الديموقراطية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، لعرضه على التصويت خلال أيام.

في المقابل، يصر الأعضاء الجمهوريون، وتحديداً الجناح المتشدّد المقرّب من الرئيس السابق، دونالد ترامب، على ربط إمرار أيّ مشروع في هذا الخصوص بأوجه الإنفاق المخصّص لضمان أمن الحدود الجنوبية مع المكسيك، وقضايا أخرى، فضلاً عن مطالباتهم بخفض الإنفاق الحكومي على بعض الإدارات، وهو أمر لا يحظى بقبول خصومهم. وانطلاقاً من ذلك، استبعد رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، مايك تورنر، في مقابلة مع شبكة «إن بي سي» الإخبارية، إمرار المزيد من المساعدات العسكرية لإسرائيل في الكونغرس في وقت قريب، مضيفاً أن «إتمام تلك الخطوة بحلول نهاية العام الجاري أمر بالغ الصعوبة».

اعتبارات قانونية

وفي قراءتهم دوافع البيت الأبيض من وراء منح تلك التسهيلات لإسرائيل، يشير خبراء قانونيون إلى وجود خشية لدى الإدارة الأميركية، أسوة بحكومات غربية أخرى، من إمكانية تعرّض مسؤولين حكوميين لملاحقة قانونية أمام المحاكم المحلية والدولية، بتهمة «التواطؤ في جرائم حرب»، وفق المعايير القانونية، وخصوصاً أن نصوصاً تشريعية أميركية توجب فرض رقابة مشدّدة على الاستخدام النهائي للأسلحة المصنّعة والمورّدة من جانب الولايات المتحدة، وبخاصة تلك المصدّرة إلى جهات خارجية، ومنها إسرائيل. وممّا يعزّز هذه المخاوف، استنكار منظمات حقوقية دولية، في مقدّمها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، لحزمة المساعدات العسكرية «الطارئة» الإضافية لتل أبيب، والمقدّرة قيمتها بنحو 14,3 مليار دولار. وحذّرت المنظمة، في بيان، من أنّ «عمليات نقل الأسلحة المستقبلية بين الحزبين؛ إذ يصر أعضاء الكونغرس من الديموقراطيين على إقرار مشروع قانون يربط ما بين المساعدات العسكرية المراد تقديمها لإسرائيل، وبين ما يماثلها من حزمة دعم عسكري واقتصادي لأوكرانيا بقيمة 60 مليار دولار، وهو مشروع يتّجه رئيس الأكثرية الديموقراطية في مجلس الشيوخ، تشاك شومر، لعرضه على التصويت خلال أيام.

في المقابل، يصر الأعضاء الجمهوريون، وتحديداً الجناح المتشدّد المقرّب من الرئيس السابق، دونالد ترامب، على ربط إمرار أيّ مشروع في هذا الخصوص بأوجه الإنفاق المخصّص لضمان أمن الحدود الجنوبية مع المكسيك، وقضايا أخرى، فضلاً عن مطالباتهم بخفض الإنفاق الحكومي على بعض الإدارات، وهو أمر لا يحظى بقبول خصومهم. وانطلاقاً من ذلك، استبعد رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب، مايك تورنر، في مقابلة مع شبكة «إن بي سي» الإخبارية، إمرار المزيد من المساعدات العسكرية لإسرائيل في الكونغرس في وقت قريب، مضيفاً أن «إتمام تلك الخطوة بحلول نهاية العام الجاري أمر بالغ الصعوبة».

اعتبارات قانونية

وفي قراءتهم دوافع البيت الأبيض من وراء منح تلك التسهيلات لإسرائيل، يشير خبراء قانونيون إلى وجود خشية لدى الإدارة الأميركية، أسوة بحكومات غربية أخرى، من إمكانية تعرّض مسؤولين حكوميين لملاحقة قانونية أمام المحاكم المحلية والدولية، بتهمة «التواطؤ في جرائم حرب»، وفق المعايير القانونية، وخصوصاً أن نصوصاً تشريعية أميركية توجب فرض رقابة مشدّدة على الاستخدام النهائي للأسلحة المصنّعة والمورّدة من جانب الولايات المتحدة، وبخاصة تلك المصدّرة إلى جهات خارجية، ومنها إسرائيل. وممّا يعزّز هذه المخاوف، استنكار منظمات حقوقية دولية، في مقدّمها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، لحزمة المساعدات العسكرية «الطارئة» الإضافية لتل أبيب، والمقدّرة قيمتها بنحو 14,3 مليار دولار. وحذّرت المنظمة، في بيان، من أنّ «عمليات نقل الأسلحة المستقبلية إلى إسرائيل من هذه الدول، من شأنها أن تجعل الدول الموردة متواطئة في هذه الانتهاكات»، فيما نبّه «مركز السياسة الدولية» إدارة بايدن إلى مغبّة الموافقة على ما وصفه بـ«إطلاق يد إسرائيل من دون قيود في استخدام هذه المساعدات بما ينتهك حقوق الإنسان والقوانين الدولية المنظّمة للنزاعات المسلحة»، داعياً الكونغرس والبيت الأبيض إلى تضمين أحكام ملزمة وقابلة للتنفيذ لمنع استخدام الأسلحة الأميركية المقدمة إلى إسرائيل، بموجب هذه الحزمة، في محاولات تهجير المدنيين الفلسطينيين، أو انتهاك حقوقهم أو احتلال الأراضي الفلسطينية بشكل دائم.

وفي السياق نفسه، نضح مقال نشرته مجلة «فورين أفيرز»، قبل أيام قليلة، بقلم ريان فينوكين، وهو مستشار قانوني سابق في وزارة الخارجية في عهد إدارتَي باراك أوباما ودونالد ترامب، بـ«نفس تحذيري» مماثل. فقد لفت فينوكين إلى أن تلك المساعدات يمكن أن تجعل القادة الأميركيين شركاء في المسؤولية عن أيّ جرائم حرب يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في حملته ضدّ الفلسطينيين، داعياً إدارة بايدن إلى اتّخاذ خطوات ملموسة لمراقبة كيفية استخدام إسرائيل للأسلحة الأميركية. كما شكّك فينوكين في مدى مراعاة إسرائيل لـ«القانون الدولي الإنساني» والقوانين الأميركية، منبّهاً إلى أنّ هذا الأمر قد ينجم عنه توجيه اتهامات إلى قادة إسرائيل بارتكاب جرائم حرب، ولا سيما أنّ «المحكمة الجنائية الدولية» أكدت اختصاصها القانوني للتحقيق في الجرائم المرتكبة في غزة.

يبدو بايدن أقرب إلى «مكافأة» حكومة نتنياهو على موافقتها على «الهدنة» (أ ف ب)

بكين محجّة للدبلوماسية العربية
حَراك صيني متنامٍ يزعج واشنطن

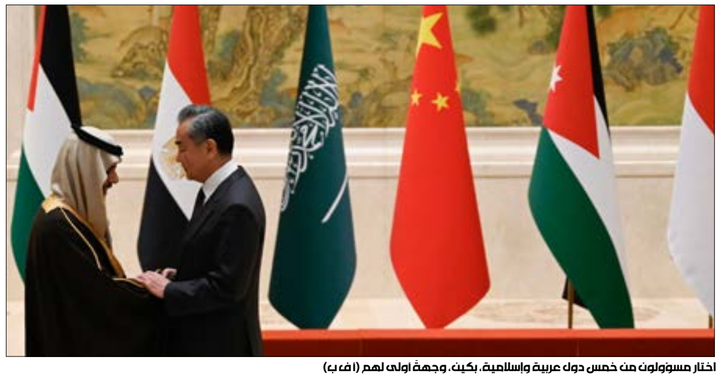

اختار مسؤولون من خمس دول عربية وإسلامية، بكين، وجهةً أولى لهم (أ ف ب)

ريم هاني

في مقابل الضرر الذي ألحقه العدوان الإسرائيلي على غزة بمكانة الولايات المتحدة، وصورتها على الساحة العالمية، تمكّنت الصين، من جهتها، وعبر سلسلة مواقف وتحركات - ابتداءً من استخدامها حقّ النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ضدّ مشروع قرار أميركي يشرّع في متنه «حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها»، الشهر الماضي، وصولاً إلى الإدانات المتكرّرة، وتحديداً تلك ذات الطابع «الإنساني والأخلاقي» للعدوان على غزة -، من كسب ثقة أكبر لدى الدول التي تبحث عن وضع حدّ للانتهاكات الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين. واستناداً إلى ذلك، اختار مسؤولون من خمس دول عربية وإسلامية، هي: السعودية، الأردن، مصر، فلسطين وإندونيسيا، إضافة إلى الأمين العام للحركة، إسماعيل هنية، في خطاب له، بأهمية «استمرار الجهود العربية والإسلامية وجهود الدول الصديقة، وفي مقدّمتها روسيا والصين، لتمكين شعبنا من إنجاز تطلّعاته في الحرية والعودة والاستقلال وضمان عدم تهرّب الاحتلال من استحقاقات هذه المعركة (...)»، في وقت تسعى فيه بكين إلى إثبات أنها «وسيط موثوق للسلام» في العالم بشكل عام، وفي الشرق الأوسط بشكل خاص.

> **الضغوط التي تمارسها الصين، سواء في مجلس الأمن أو خارجه، تندرج في إطار استراتيجية «الضغط على الولايات المتحدة»، قبل إسرائيل**

ولذلك، حرص وانغ يي، في تقرير صادر عن الخارجية الصينية في أعقاب لقائه مع المسؤولين المذكورين أعلاه، على الإشارة إلى أن اختيار أعضاء الوفد المشترك، بكين، كمحطّة أولى لهم، يدلّ على «ثقتهم التامّة بالصين»، مشدّداً على أنّ أيّ «ترتيب يتعلّق بمستقبل فلسطين ومصيرها لا بدّ من أن يكون بموافقة الشعب الفلسطيني، مع مراعاة الهموم المشروعة لدول المنطقة. وأيّ حلّ للوضع الراهن يجب أن لا ينحرف عن (حلّ الدولتين)، ويجب أن يخدم السلام والاستقرار في المنطقة». ومن جهتهم، أشار وزراء خارجية الدول العربية والإسلامية، المشاركون في الاجتماع، إلى أنّ «الكارثة الإنسانية في غزة لا تزال مستمرّة»، داعين «المجتمع الدولي إلى أن يتّخذ خطوات مسؤولة في أسرع وقت ممكن، ويدفع إلى وقف إطلاق النار ومنع القتال فوراً، ويضمن إيصال المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة بشكل كاف، ويحمي المدنيين الفلسطينيين الأبرياء، ويمنع التهجير القسري لسكان غزة».

وشمل «التحرّك الصيني» في اتجاه الدفع نحو وقف شامل للعدوان على غزة، مشاركة الرئيس شي جين بينغ، في «القمة الافتراضية الاستثنائية» التي عقدتها مجموعة «بريكس»، بدعوة من جنوب أفريقيا، لبحث «الحرب على غزة»، في الـ21 من الشهر الجاري، والتي أعاد فيها شي التأكيد أنّ «السبب الجذري لما وصلت إليه الأوضاع الفلسطينية - الإسرائيلية، اليوم، يرجع إلى تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته، منذ زمن طويل»، مشيراً إلى أنّ «الصين، بصفتها رئيساً دورياً لـ(مجلس الأمن الدولي)، دفعت المجلس نحو اعتماد القرار الذي يطالب بتمديد الهدنة الإنسانية، والمدّة الزمنية للممرّات الإنسانية وحماية المدنيين، وتنفيذ عمليات الإغاثة الإنسانية وغيرها». على أنّ «الجمهورية الشعبية»، وطبقاً لما عبّر عنه عدد من الدبلوماسيين الصينيين، في غير محطّة، تعتبر أنّ الضغوط التي تمارسها، سواءً في مجلس الأمن أو خارجه، تندرج في إطار استراتيجية «الضغط على الولايات المتحدة»، قبل إسرائيل، وقبل محاولة التوسّط مباشرة في الحرب، ما سيجبر واشنطن على التراجع تدريجياً عن دعمها لتل أبيب، ويجعل الأخيرة تلقائياً تتراجع عن عدوانها على الفلسطينيين.

وبالفعل، يمكن بوضوح تتبّع مسار التحوّل في «لهجة» الإدارة الأميركية، نتيجة الضغوط الخارجية والداخلية الكبيرة المفروضة عليها. وفي هذا السياق، نقلت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، الأسبوع الحالي، عن مسؤول أميركي كبير في إدارة جو بايدن، قوله إنّه «بداية هذا الشهر، طلب نحو 20 موظّفاً في البيت الأبيض لقاء كبار مستشاري الرئيس الأميركي، لنقاش الحرب في غزة»، بعدما تركت الأخيرة «تأثيراً أكبر من أيّ قضية أخرى» عليه طوال ولايته الرئاسية. وفي حين يَظهر الانقسام داخل البيت الأبيض، للوهلة الأولى، على أنه بين كبار مساعدي بايدن القدامى ومجموعة من الموظفين الأصغر سناً من خلفيات مختلفة، إلا أنّه «حتى كبار المستشارين في الإدارة»، قالوا إنهم يدركون أن الحرب أضرّت بـ«مكانة أميركا العالمية»، وأصبحت تُحمّلها «الكثير من الأعباء». وعليه، اتبع بايدن، وفقاً للمصدر نفسه، نهجاً أكثر صرامة تجاه إسرائيل، في الأسابيع الأخيرة، ووجّه انتقادات «مباشرة» إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو. ويردف التقرير أنّ المسؤولين الأميركيين يستغلّون الهدنة لحثّ إسرائيل على جعل العملية التي «تنوي شنها، مستقبلاً، في جنوب غزة» أكثر «توجهاً» وأقلّ «فتكاً»، وسط انتقادات مستجدّة من عدد متزايد من الخبراء لموقف بايدن «الأوّلي» من الحرب على غزة، باعتبار أنّه لو «أظهر دعماً أقلّ لإسرائيل»، فإنّ واشنطن كانت ستملك «مجالاً أكبر للمناورة»، بدلاً من الالتصاق بالاستراتيجية الحالية، التي «تسبّب لها الكثير من المشكلات».

IBL BANK

اعـــــلان

عن اندماج بنك انترکونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.م.ل.
ببنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.م.ل.
وفقاً لأحكام المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣/١٩٢ وتعديلاته

أن بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.م.ل. بوصفه المصرف الدامج يعلن أن الجمعية العمومية العادية الاستثنائية للمصرف المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٥ قررت، بناءً على موافقة مصرف لبنان المبدئية رقم ٢٢/٢٨/١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٩، قبول دمج بنك انترکونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.م.ل. ببنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.م.ل. وفقاً لأحكام المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣/١٩٢ وتعديلاته والموافقة على انتقال ملكية جميع موجودات وحقوق ومطلوبات والتزامات بنك انترکونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.ل. على اسم بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. وحلّ بنك انترکونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.ل. لذاته بصورة مسبقة وطلب شطب اسمه من لائحة المصارف والسجل التجاري.

كما أن الجمعية العمومية غير العادية لبنك انترکونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.ل. المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/٩ قررت الموافقة على انتقال ملكية جميع موجوداته وحقوقه على اسم بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. ونقل جميع مطلوباته والتزاماته على اسم المصرف الدامج وفقاً لأحكام المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣/١٩٢ وتعديلاته، وإعلان حلّ بنك انترکونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.ل. لذاته بصورة مسبقة وطلب شطب اسمه من لائحة المصارف والسجل التجاري.

وبتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٣١، اتخذ المجلس المركزي لمصرف لبنان القرار رقم ٤٢٧/م.م/٣ بالموافقة النهائية لبنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل. على شراء جميع موجودات وحقوق ومطلوبات والتزامات بنك انترکونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.ل. وذلك وفقاً لأحكام المادة ١٠ من القانون رقم ٩٣/١٩٢ وتعديلاته موضوع الموافقة المبدئية المذكورة في قرار المجلس المركزي رقم ٢٢/٢٨/١٠ تاريخ ٢٠٢٢/١١/٩، وعلى شطب اسم بنك انترکونتيننتال لبنان للاستثمار ش.م.ل. من لائحة المصارف.

سليم حبيب
رئيس مجلس الادارة، المدير العام
بنك انترکونتيننتال لبنان ش.م.ل

طوفان الأقصى

المقابلة

أجراها: وليد شرارة، وريم هاني

غسان سلامة، المفكر والأستاذ الجامعي ووزير الثقافة اللبناني الأسبق، والذي رأس بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا بين عامَي 2017 و2020، هو بين قلّة من خبراء العلاقات الدولية الذين توقّعوا تمرُّد الواقع العالمي. بتناقضاته الظاهرة وتلك الكامنة، على مشاريع السيطرة والتحكّم الإمبراطورية. هو اعتبر، في مقابلة سابقة مع «الأخبار»، في الأول من أيلول 2021، أن الانسحاب الأميركي من أفغانستان، يشكّل محطّة مهمّة في مسار أفول مركزية حضارة الرجل الأبيض. وهو يقدّم، اليوم، لـ«الأخبار»، قراءة تعكس معركة غزة من اتجاهات عميقة وتحوّلات يشهدها الإقليم والعالم، تعزّز جميعها فرضية أن الأفول الذي أشار إليه، أخذ في التسارع.

غسان سلامة

المفكر والأستاذ الجامعي ووزير الثقافة اللبناني الأسبق

- الفتى الفلسطيني الذي عَبر، طعن الردع الإسرائيلي في الصميم
- أوروبا تنزلق نحو العداء للعرب والمسلمين
- بايدن قد يخسر الانتخابات بسبب دعمه المطلق لإسرائيل

■ الانحياز الأميركي والأوروبي إلى إسرائيل قديم ومعروف، ولكنّنا شهدنا هذه المرّة، إضافةً إلى حشد الأساطيل دعماً لإسرائيل، تماهياً كاملاً مع مواقفها ورفضاً متكرّراً لوقف إطلاق النار وتبريراً لاستهدافها للمستشفيات. ما هي خلفيات هذا التماهي غير المسبوق؟

- أعتقد أنه يجب النظر بدقّة إلى أحوال الغرب بتنوّعه، والتمييز بين ما يحصل في أميركا، وما يجري في أوروبا. في أميركا، لدينا رئيس، منذ أن كان عضواً في مجلس الشيوخ ثمّ رئيساً للجنة الشؤون الخارجية فيه، ولاحقاً نائباً لرئيس الدولة أيام أوباما، وأخيراً رئيساً، تميّز دوماً بالتأييد المطلق لإسرائيل. من المعروف أن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة يتابع من كثب مدى تأييد أيّ عضو في الكونغرس للقوانين الداعمة لإسرائيل سنوياً. وبايدن من الشخصيات التي حازت دائماً رضاه. عندما وقع هجوم السابع من تشرين الأول، كان الرئيس الأميركي في حالة من التناقض الذاتي، فهو حاول من جهة، في ثلاث سنوات، الابتعاد عن الشرق الأوسط، والتركيز على آسيا، وتحديداً الصين. وحرفته «مصيبة» أوكرانيا عن هذا التركيز إلى حدّ كبير، وأتت «مصيبة» غزة لتحرفه في اتّجاه آخر أيضاً. هو سعى لكي لا ينخرط على غرار سابقيه كلينتون وأوباما في أيّ مشروع في الشرق الأوسط يعتقد أنه لا يستطيع تحقيقه. ومن جهة أخرى، وعلى المستوى الوجداني والتاريخي، هو مؤيّد مطلق للسياسة الإسرائيلية. لذلك، هو قام باحتضان رئاسي «عفوي» لإسرائيل، واتّخذ قراراً بزيارتها في الأسبوع الأول للحرب، متجاوزاً عداءه الشخصي لنتنياهو. ليشترك في نقاشات «كابينيت» الحرب الإسرائيلي حول ما ينبغي القيام به في غزة. وهو سمع من العسكريين الموجودين في «الكابينيت»، كوزير الأمن يوآف غالانت، وغادي آيزنكوت، وبيني غانتس، أن المطلوب هو استعادة إسرائيل قدرتها الردعية. يومها، طرح غالانت فكرة مفادها بأن العالم أجمع ينتظر ردّ فعل إسرائيل في غزة، وبالتالي، هي لن تستعيد قدرتها الرادعة إنْ باشرت في عملية عسكرية هناك، مقترحاً أن تبدأ العملية العسكرية في مكان آخر، كلبنان مثلاً. آنذاك، اضطرّ بايدن لاتّخاذ موقف واضح ضدّ توسيع الحرب، وأرسل حاملتَي الطائرات «جيرالد فورد» و«دوايت أيزنهاور» لطمأنة إسرائيل إلى أن الولايات المتحدة ستتكفّل بردع القوى المعادية لها في المنطقة. هناك اعتبار آخر حكم موقف بايدن، وهو أن إسرائيل عاجزة عن خوض حربَين في الآن نفسه، وفقاً لتقدير العسكريين الأميركيين. تورّطت إدارة بايدن في الحرب، ولكن الرأي العام الأميركي كان في موضع آخر. وقد تبيّن، مثلاً، أن 60% من أعضاء الحزب الديموقراطي، لا سيما الشباب، وكثير منهم يهود، يعترضون على هذه السياسة الحاضنة لإسرائيل، ويَعتبرون أن تعامل بايدن مع هذا الصراع غير مقبول بالنسبة إليهم. المفاجأة هي أن الحزب الديموقراطي لا يسير خلف رئيسه كما اعتقد هذا الأخير، وجزء كبير منه لم يَعُد يؤيّده، وقد ينجم عن ذلك عدم فوزه بفترة رئاسية ثانية.

■ بماذا يختلف الوضع في أوروبا عن ذلك السائد في الولايات المتحدة؟

- في أوروبا حصل خلط «مرعب» لم أرَه منذ 50 عاماً، منذ أن وصلت إليها في عام 1973، بين ثلاث مسائل مختلفة. المسألة الأولى هي الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، والثانية معاداة السامية، والثالثة مسألة الهجرة الإسلامية إلى أوروبا. الخلط المتعمّد بين هذه المسائل، سوّغ تبنّي اليمين المتطرّف موقفاً معادياً للفلسطينيين، ومكّنه من جرّ يمين الوسط إليه. وأدى ذلك إلى نتائج كارثية بالنسبة إلى ما يُسمح بقوله في الإعلام، بحيث يُتّهم أيّ شخص يحاول الفصل بين هذه المسائل، بمعاداة السامية. في الواقع، هناك انزلاق شبه شامل في أوروبا نحو موقف عدائي من العرب والمسلمين. والحكومات تتأثر بما تعتقد أنه الرأي العام، رغم أنّها تسهم في صياغته من دون أن تعترف بذلك. نحن نشهد تكراراً لما حصل في أوكرانيا. فإذا أشار أحدهم إلى أسباب قد تفسّر ما حصل في 7 أكتوبر، ودعا إلى البحث عمّا جرى فعلاً، وعن عدد الأطفال والأولاد الذين قتلوا، وكيف تمّ التعامل مع الرهائن، وتناول مصير الـ8 آلاف سجين فلسطيني، هناك مَن سيردّ عليه بأنّ هذه القضايا جميعها «ليست على جدول الأعمال»، والمطروح هو فقط التنديد بما قامت به «حماس». هناك انزلاق نحو الرأي الواحد المعادي للعرب والمسلمين، في الحكومات كما في المجتمعات.

> اكتشف الغربيون أن حركة العولمة التي أطلقوها، استفادت منها دول كثيرة، أهمّها الصين

■ المشهد الدولي الحالي، ومن أبرز سماته، تشكّل «غرب جماعي» يتّخذ موقفاً موحّداً في مقابل «الآخرين»، أي بقية دول العالم غير الغربي، كما كشفت حربا أوكرانيا وغزة. ألا يتطابق كثيراً مع تنبؤات هانتينغتون عن «صراع الحضارات»؟

- جزئياً. هناك تراكم لمتغيّرات وصلت إلى حدّها الأنانية، وربّما ستتجاوزه مع حرب غزة. ثمة أولاً شعور بانحسار نفوذ الغرب على العالم. اكتشف الغربيون ثلاث حقائق: الأولى هي أنّ حركة العولمة التي أطلقها الغرب استفادت منها دول كثيرة، أهمّها الصين، ولكن أيضاً الهند وفيتنام وغيرها، من دون أن تتبنّى بالضرورة مؤسّسات الغرب ونظمه السياسية والاقتصادية. بمعنى آخر، استفادت هذه الدول من العولمة وتطوّرت من دون أن تتّخذ المنحى السياسي الذي يريده الغرب. بل على العكس، نشأت إجمالاً، ولا سيما في الصين، رأسمالية دولة نشيطة وفعّالة تمكّنت من انتشال مئات الملايين من الصينيين من تحت خط الفقر، من دون أن يتغيّر نظامها السياسي، بل إنّ الأخير زاد من سلطويته في المدة الأخيرة. يعني ذلك أنّ الرهان السائد في الغرب، أو ما يسمّى «إجماع واشنطن»، على أنّ النمو الاقتصادي يؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تطالب بالمشاركة في الحياة السياسية على الطريقة الغربية، قد فشل. أدرك الغرب نتيجةً لهذا التطوّر، انحسار نفوذه. الحقيقة الثانية، هي أن روسيا، الدولة التي لم يكن الغرب يحسب لها حساباً، لأنّ اقتصادها وفقاً للاعتقاد الغربي السائد، يعتمد أساساً على النفط، ما حدا بالبعض إلى اعتبارها «سعودية مع سلاح نووي»، أثبتت أنها لاعب قوي في أوروبا. ففي عامَي 2014 و2022، اتّضح أنها قادرة على ضمّ القرم ومهاجمة أوكرانيا، وأيضاً التدخل في جورجيا قبل ذلك التاريخ، وأن تتحالف إلى حدّ كبير مع دول مثل الصين وإيران. أيقن الغربيون أنها لاعب إستراتيجي في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، بخاصة في دول الساحل، حيث تراجع النفوذ العسكري والأمني الفرنسي في السنوات الثلاث الماضية، في بلدان كالنيجر وبوركينا فاسو ومالي، وحلّ محلّه النفوذ الروسي، عبر شركة «فاغنر». وجاءت الحقيقة الثالثة لتظهر أنّ هناك في الشرق الأوسط قوى غير حكومية عسكرية، مثل «حزب الله» و«حماس» و«الحشد الشعبي» و«الحوثيين»، لديها قدرة على تحدّي ما يسمّى «القوة العسكرية الرابعة في العالم»، أي إسرائيل. وإذا كنت غربيّاً، ستستنتج بأن العولمة لم تَعُد لمصلحتك، وأنّ دور روسيا لم يتراجع لا في أوروبا ولا في أماكن أخرى، وأنّ حليفتك الرئيسية في الشرق الأوسط، إسرائيل، لم تَعُد لديها القدرة على ردع خصومها كما كانت تفعل مع الجيوش النظامية العربية في الماضي حتى عام 1973، وبأنّ امتلاكها لعشرات الرؤوس النووية لا ينفع مع هذا النوع الجديد من التحدّي الذي تواجهه. نظرية هانتينغتون الثقافية عن صراع الحضارات قابلة للنقد بسهولة، لأسباب عديدة أذكرها في كتابي المقبل بالتفصيل. غير أنّ فكره السياسي والعسكري ينبغي التوقّف عنده. فهو توصّل إلى استنتاج مماثل لما نقوله الآن: هناك انحسار للنفوذ الغربي في العالم، نصيحته للغربيين هي أن يتوحّدوا حول «حلف شمال الأطلسي»، وأن يكفّوا عن محاولة نشر أفكارهم وأنظمتهم وقوانينهم وقيمهم في أنحاء العالم الأخرى، لأنّ هذه العملية مكلفة وغير مجزية. التقيت هانتينغتون مرتين في دافوس، في 1994 و2004. في المرة الأولى، وكنّا مع المرحومة بينا ظير بوتو، اختلفنا حول الأساس الثقافوي لنظريته، ولكنّنا في المرة الثانية تقاطعنا حول قراءة المشهد الجيوسياسي العالمي.

■ ما هي التداعيات المستقبلية لعملية «طوفان الأقصى» على إسرائيل؟

- هناك نقاش لا ينتهي بين اليهود حول هذه التداعيات، ولكن، ولسوء الحظ، لا يجرؤ الغربيون على الاقتراب من هذا النقاش. النقطة الأولى تتعلّق بالتساؤل حول كون إسرائيل ملاذاً لليهود، إذ كان يمكن اختراق ردعها كما حصل في عام 2006، وكما حصل بصورة أوضح عام 2023، وإذا لم تَعُد قادرة على الحفاظ على الأساس الذي قامت عليه، وهو أن الحرب يجب أن تدور دائماً على أرض الآخرين، فإنّ شيئاً عظيماً قد انكسر في السابع من تشرين الأول. إذا كنت مضطرّاً للقتال على أرضي وليس عند الآخر، فإنّ فكرة الملاذ تُحرَم في الصميم. وإذا كنت محتاجاً إلى الأساطيل الأميركية للمرّة الأولى منذ إنشاء الدولة، ويعني ذلك أنّ مَن يقوم بالردع هو الأميركي، فأنا أثبت تماماً عكس ما أزعمه، لأنني ألجأ إلى طرف آخر لحمايتي. النقطة الثالثة هي كلفة الملاذ المزعوم. أميركا أعطت مساعدات عسكرية لإسرائيل بقيمة 130 مليار دولار منذ إنشاء الكيان، وما زالت تُقدّم لها 4 مليارات دولار سنوياً، وأقرّت مؤخراً 15 ملياراً إضافية. هذه الكلفة ستزيد بالضرورة في المستقبل. مَن يريد ملاذاً آمناً يرغب أيضاً في أن يكون محدود الكلفة، لا أن تكون كلفته لامتناهية. كل هذه الأسئلة مطروحة الآن. هناك سؤال أهمّ مرتبط بحقيقة أنّ مَن وصل في مطلع التسعينيات إلى استنتاج مفاده ضرورة القيام بنوع من الاعتراف بوجود الشعب الفلسطيني، أي «حزب العمل»، خسر كل الانتخابات منذ ذلك التاريخ، باستثناء المرّة اليتيمة التي وصل فيها إيهود باراك إلى السلطة، سنة 1999. إضافة إلى ذلك، فإنّ إسحاق رابين الذي أشرف على هذا التحوّل في مواقف «حزب العمل»، اغتيل سنة 1995، من دون أن يبكيه أحد تقريباً، كلّ مرّة تألفت فيها حكومة إسرائيلية، في العقود الثلاثة الماضية، تعنون الصحف بأنها الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل. إلى أين المآل؟ هناك مشروع لاستيطان الضفة وضمّها، وهذا المشروع يعني العودة إلى فكر جابوتنسكي. والرجل الذي اتّهمته أرملة رابين بالمسؤولية عن قتل زوجها، أي نتنياهو، أصبح رئيساً لحكومات إسرائيل لـ14 عاماً. نحن لم نأخذ العبرة من ذلك، وهي أن هناك أطرافاً في إسرائيل قوية إلى درجة معاقبة كل مَن يقترب من المقاربة الواقعية، أو يبتعد ولو قليلاً عن مشروع إسرائيل الكبرى. ولكن هناك وعي يتشكّل في داخل الكيان بأنّ هذا المشروع يحمل الإسرائيليين إلى وادي التهلكة. الحرب في غزة والعين على الجبهة اللبنانية، ولكن جوهر الصراع في الضفة، حيث هناك إمكانية إمّا لاستمرار مشروع إسرائيل الكبرى أو انكساره. واستمراره سيعني حالة حرب مستدامة في المنطقة في السنوات المقبلة. أمّا إذا كُسر هذا المشروع، فسيتسبّب ذلك بإحباط كبير لانصاره في داخل الكيان. لكن ما لا شكّ فيه، هو أنّ الفتى الفلسطيني الذي عبر من غزة إلى سديروت، ضرب عقيدة الردع الإسرائيلية في الصميم.

اليوم التالي لحرب غزة
أميركا وحلفاؤها أكثر انكشافاً

حسين إبراهيم

قبل أن تنتهي حرب غزة، وبمعزل عن النتيجة التي يمكن أن تؤول إليها، صار بالإمكان الحديث عن تغيّرات لا رجعة فيها، أدخلتها تلك الحرب إلى الشرق الأوسط ككلّ، طارحةً أسئلة كبرى تتعلّق بأمور من مثل نفوذ الولايات المتحدة في هذه المنطقة، ووضع الأنظمة العربية التي تدور في فلكها، ولا سيما السلطة الفلسطينية. هنا، تكفي للحصول على الجواب، مراقبة المؤشرات التي ظهرت غداة عملية «طوفان الأقصى»، وتعزّزت خلال مسار الحرب، إلى إعادة انبعاث روح المقاومة والثورة في فلسطين والعالم العربي، والتعاطف العالمي الواسع الذي حظيت به القضية الفلسطينية، إذ أعاد سحر إطلالات أبو عبيدة، والأشرطة المصوّرة للمقاتلين الفلسطينيين وهم يهاجمون دبابات العدو وجنوده، إلى العرب، رونق الثورة الذي افتقدوه زمناً طويلاً. وحتى بالنسبة إلى الكثيرين الذين ظنّوا أن الثورة هي «الربيع العربي»، أعادت تلك الصور تصويب المسار، وهو أن الربيع الحقيقي هو التحرّر من الاحتلال والهيمنة، اللذَين كان يُراد لـ«الربيع العربي» تابيدهما، وإظهار للإنسان العربي العادي الذي كان يظنّ نفسه عاجزاً، أنه يستطيع فعل الكثير وتغيير الكثير، حتى وإن كانت الظروف صعبة وقاسية.

ما انكسر في إسرائيل نتيجة «طوفان الأقصى»، والفشل اللاحق في حرب الإنتقام ورفّ الاعتبار، يشابه تحطّم لوح زجاجي تبعثر إلى قطع صغيرة، ولم تَعُد ممكنة إعادته كما كان. فحتى لو تمكّن الجيش الإسرائيلي من إعادة احتلال كلّ قطاع غزة أو تدميره بالكامل وتسويته بالأرض، وطرد كلّ سكّانه إلى الخارج، فلن تتغيّر الحقيقة التي ظهرت للعالم كلّه، وهي أن إسرائيل لم تَعُد تستطيع الصمود بمفردها. ولذا، فإنّ كثيرين في هذه المنطقة صاروا يعتبرون الإدارة الأميركية هي العدوّ الأول، وليس إسرائيل. فقد اضطرّت تلك الإدارة إلى الخروج من خلف الستارة والتصرّف على هذا النحو، حينما جاء قادتها إلى إسرائيل وأرسلوا حاملات طائراتهم لإنقاذها، وغطّوا بالكامل الوحشية التي تعامل بها جيش الاحتلال مع قطاع غزة المحاصر. بالتبعية، وعلى رغم الإمكانات الهائلة التي تملكها، والدعم الأميركي والغربي، تلقّت الأنظمة العربية الموالية لواشنطن، وخاصة في الخليج، ضربة قوية على مستوى المشروعية، بانحيازها العلني أو الضمني إلى العدو، فعادت لتبدو أنظمة متهالكة، على رغم أنه لم يمضِ وقت طويل على تجديدها شبابها، بتسلّم الأجيال الجديدة الحكم في معظم دول الخليج التي تجري محاولات حثيثة لعزلها عن المحيط العربي، من خلال تقديم انتماءات أخرى، تستند إلى إحداث تحوّلات ثقافية في المجتمعات والنهضة العمرانية، المشروع الأميركي للسلام، وعاد أكثر في التحالف الغربي. في هذه المنطقة أيضاً، صارت المقاومة بالنسبة إلى شرائح واسعة، خياراً مجدياً ويحظى بشعبية لا سبيل لتخطّيها. وعليه، فإن الضربة التي تلقّتها تلك الأنظمة لم تكن للحكّام الحاليين بشخوصهم حصراً، وإنّما كذلك للسلالات التي تحدّروا منها والتي يعود إليها تمكين الولايات المتحدة وإسرائيل من رقاب أهل المنطقة في المقام الأول، خلال المرحلة التي قامت فيها دولة الاحتلال، وتمكّنت من إلحاق هزائم متلاحقة بالعرب، أي أنها تلقت طعنة في شرعيتها التاريخية المرتبطة بالاستعمار. ولذا، نجد الأنظمة المشار إليها تبحث أكثر من تل أبيب عن صورة انتصار إسرائيلي ما على جبهة غزة، ولا تجد. ولعلّه تكفي لملاحظة ما تُقدّم، مراقبة حماسة قناة «العربية» لأيّ تقدّم إسرائيلي في الميدان.

أما السلطة الفلسطينية، التي تحوّلت تحت قيادة محمود عباس، إلى نظام عربي فاسد آخر، تُضاف إليه بشاعة الاحتلال، فقد تكون الأكثر تضرراً من حرب غزة. وسواء كان بقصد أو لا، مثّل عباس وأركان سلطته غطاء لتوسيع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلّة بلا أدنى تكلفة، مقابل الرواتب التي يحصل عليها موظفو السلطة وعناصر قواها الأمنية. وهم من أتاح للولايات المتحدة، تغطية السياسة الداعمة لإسرائيل، بمفاوضات لا تنتهي، ولا تحقّق شيئاً، تحت عنوان كذبة «حل الدولتين». فلو كان عباس ضنيناً بالقضية الفلسطينية، لبدأ من حيث انتهى ياسر عرفات، الذي اكتشف منذ سنوات طويلة عقم

> الضربة التي تلقّتها الأنظمة الخليجية لم تكن للحكّام الحاليين بشخوصهم حصراً، وإنما كذلك للسلالات التي تحدّروا منها

الأمم المتحدة». وعلى أيّ حال، فإن عباس كان يتفرّج على أراضي الضفة الغربية وهي تُقضم من دون أن يفعل شيئاً، ثمّ جاءت حرب غزة لتبثّ روح الثورة في القضية الفلسطينية من جديد، وترفع بشكل كبير شعبية المقاومة الفلسطينية في الضفة الغربية والعالم العربي، والعالم كلّه. ثقة عنصر مكمّل لتلك الصورة، هو ما يجري في الداخل الإسرائيلي، حيث يبدو أن دور «الذئب» الذي يقوم به رئيس الوزراء، بنيامين نتنياهو، أمام الجمهور الإسرائيلي من جهة، وأمام العالم من جهة أخرى، صار مكشوفاً. هو فشل أمام جمهوره، حينما أخفق في منع «طوفان الأقصى»، ثمّ حينما كذب عليه بإطلاق وعوده، التي لم يستطع تحقيقها، بالقضاء على «حماس» وتحرير الأسرى من خلال اجتياح قطاع غزة. أمّا أمام العالم، فـ«الدردشة الحيّة» التي أجراها على منصّة «إكس» مع مالكها، إيلون ماسك، الذي زار إسرائيل بعدما تعرّض لهجوم إسرائيلي بسبب ما تنشره منصّته، تصلح نموذجاً للحديث عن فشل آخر. «الذئب»، على كلّ حيله، لا يستطيع أن يؤدّي دور الضحية. هذا ما حاول نتنياهو القيام به، لكن الحجة التي ساقها لا تقوم على نفي صفة الذئب عن نفسه، وإنما على السبب الذي جعل ذئاباً أخرى تنجو بما تفعل، بينما هو لا. هذا هو مغزى سؤاله ماسك خلال الدردشة: «أين كانت هذه التظاهرات في باريس ولندن وواشنطن وسان فرانسيسكو عندما قُتل مليون شخص في سوريا ومئات الآلاف في اليمن؟» ليخلص إلى أن «هؤلاء لا يتظاهرون حبّاً بالفلسطينيين، وإنما كرهاً بإسرائيل».

أما اليوم التالي للحرب الذي كانت تريده أميركا وإسرائيل بلا «حماس» في غزة، فسيكون، وفق وقائع الحرب، وكل ما أحاط بها، فاتحة لمرحلة مختلفة نوعياً من الصراع بين المقاومة، التي ازدادت قوة وشعبية، وأميركا وإسرائيل والغرب، الذين فقدوا خلال الحرب كل ما كانوا يختبئون خلفه.

ماسك زار إسرائيل بعد أن تعرّض لهجوم منها بسبب ما تنشره منصة «X» (من الويب)

طوفان الأقصى

«كيّ الوعي» لا يستثني جنين: محاربة المقاومة بالخنق الاقتصادي

رام الله - **أحمد العبد**

منذ معركة «سيف القدس» عام 2021، تتصدّر محافظة جنين المشهد المقاوم في الضفة الغربية المحتلّة، حتى بات يمكن القول إنها بعثت الحياة في المقاومة المسلّحة نتيجة نماذج كثيرة صدّرتها يُبنى عليها، لعلّ أبرزها «نفق الحرية»، إضافة إلى عمليات إطلاق النار الفدائية في الداخل المحتلّ، وتشكيل «كتيبة جنين»، كما صناعة وتطوير العبوات الناسفة. وعلى هذه الخلفية، لجأت إسرائيل، على جري عادتها، إلى الخيار العسكري لمواجهة حالة المقاومة المتصاعدة في جنين، مطلقةً من أجل احتوائها عملية «كاسر الأمواج» التي باءت بالفشل، لتعقب ذلك اجتياحات وعمليات اقتحام واسعة تُعَدّ الأوسع منذ «انتفاضة الأقصى»، حتّى بات لا يمرّ يومان أو ثلاثة إلّا وتتعرّض فيه المدينة

> **تراجع أداء 85% من المنشآت الاقتصادية العاملة في جنين نتيجة الاجتياحات والاقتحامات المستمرّة التي ينفّذها الاحتلال**

لعملية عسكرية كبيرة، بشكل الطيران - حديثًا - أحد الأسلحة المعتمَدة فيها.

ونظراً إلى فشل الخيار العسكري للاحتلال في القضاء على المقاومة في جنين، صار واضحاً اعتماد جيشه على خيارات أخرى لتحقيق أهدافه، على رأسها خنق المدينة اقتصادياً، وذلك من خلال تدمير بنيتها التحتية، وتكبيدها خسائر هائلة، في محاولة لعزلها عن الضفة الغربية أو الداخل المحتلّ، علماً أن جنين تُعدّ السوق الأولى لملايين المتسوّقين سنوياً. ولفهم هذا السياق بصورة أدقّ، تجدر العودة إلى ما قبل عام 2022، عندما شهدت المدينة طفرة اقتصادية كبيرة، على المستويات التجاري والزراعي والصناعي، نظراً إلى جملة أسباب، أهمّها وجود توجّه سياسي لدى السلطة الفلسطينية لدعم تلك الطفرة، فضلاً عن منْح الاحتلال تسهيلات اقتصادية للفلسطينيين، تمثّلت في تيسير دخول الزوار والمتسوّقين إلى المدينة، كما السماح لأعداد كبيرة من أهلها بالعمل في الداخل، ومنح بطاقات للتجّار، في ما انعكس ارتفاعاً في القدرة الشرائية لدى المواطنين، وأيضاً في الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية. ولكن كلّ ما تقدّم، كان هدفه سياسياً، وهو خلق حالة رخاء بديلة تشغل الناس عن القضية الوطنية.

وبالانتقال إلى العامين الماضيين، يتبيّن أن جيش الاحتلال حاول وضع معادلة مقايضة واضحة في هذا السياق، وذلك عبر بيان رسمي أبرزَ فيه سكان جنين بالقول: «إمّا الاقتصاد وإمّا المخربون»، مشيراً إلى أن حاجز الجلمة الذي يفصل المدينة عن الأراضي المحتلّة عام 1948، لن يُعاد فتحه طالما استمرّت عمليات إطلاق النار عليه من جانب المقاومين، علماً أنه يُعدّ شريان الحياة لجنين. وعموماً، تعتمد المحافظة الواقعة شمال الضفة، بشكل أساسي، على العلاقة التجارية مع الداخل المحتلّ، ما يعني أن إغلاق «الجلمة» يضرّ كثيراً بالتجار وبمعاش الناس. ولتوضيح هذه الحالة، يشار إلى ما شفته صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في تشرين الثاني الجاري، من خطّة للقضاء على المقاومة في جنين، ركّز الجزء الأساسي منها على «فرض قيود على عرب الداخل تمنعهم من الدخول إلى جنين من أجل العلاجات والتسوّق، وتقييد خروج رجال الأعمال الفلسطينيين من جنين إلى إسرائيل، وهذا في حدّ ذاته ضربة للاقتصاد بالنسبة إلى معظم سكان المدينة». وقالت الصحيفة إن «الضغط الاقتصادي ستتمّ ترجمته في النهاية بضغط عائلات المقاومين على أبنائهم وتحييدهم عن تنفيذ عمليات داخل إسرائيل أو مواجهة القوات الإسرائيلية»، مع عدم إسقاط أسلوب «الجزرة»، من خلال مواصلة إسرائيل السماح للعمّال الفلسطينيين من منطقة جنين وشمال الضفة، بالعمل في الداخل المحتلّ، من أجل تحسين الضرر الذي لحق بحياة مئات الآف الفلسطينيين من أصحاب الدخول المنخفضة.

وفي كلّ حرب تشنّها، تعتمد إسرائيل في عقيدتها العسكرية على ضرب البيئة الشعبية والحاضنة الاجتماعية للمقاومة، وهو ما اتّبعته في جنين منذ عامين. وفي العدوان الأخير على غزة من خلال استهداف المدنيين والبنية التحتية، في محاولة لتأليب المواطنين على المقاومة، وتصوير الأخيرة على أنها «تقيض لهم»، وأنها «العائق» أمام تطوّر مستوى حياتهم، فضلاً عن تأمين متطلبات معيشتهم، وبالتالي تثبيت الفكرة القائلة إن مَن يجرؤ على مقاومة إسرائيل سيدفع الثمن شخصياً وعلى مستوى عائلته وبلدته، ومن ينحّي نفسه جانباً سيحصل على «امتيازات اقتصادية على مستوى العمل والحركة».

وفيما يعرف الفلسطينيون هذه «السالفة» جيداً، لجأت إسرائيل إلى معاقبة الجميع، وهو ما يفسّر تعمّدها تنفيذ التدمير الكلّي في كلّ عملية تقوم بها في شمال الضفة الغربية، وتحديداً في جنين: من تجريف للطرق، وتدمير للبنية التحتية والخدمات، وتهشيم للممتلكات الشخصية من منازل ومركبات ومحالّ تجارية، إلى جانب فرض حصار على القرى والبلدات، وهو ما كبّد (الاقتصاد) «خسائر بملايين الشواكل في مختلف القطاعات»، وفق وزارة الاقتصاد الفلسطينية، والتي أشارت إلى أن العديد من المنشآت الاقتصادية اضطرّت إلى «تقليص عامليها أو الإغلاق لفترات طويلة نتيجة الاقتحامات المتكرّرة للمدينة، وصعوبة توزيع البضائع، وتراجع الحركة الشرائية نتيجة الإجراءات التعسفية والحواجز التي يفرضها الاحتلال بين المدن». وبحسب «غرفة تجارة وصناعة جنين»، سجّلت الخسائر «24 مليون دولار في المنشآت الاقتصادية التي تضرّرت بشكل كبير نتيجة إغلاق حاجز الجلمة»، بينما قالت بلدية جنين إن الاحتلال «دمّر البنية التحتية بشكل كبير أدّى إلى تجريف الطرق وإتلاف شبكات المياه والصرف الصحي»، مقدّرة هذه الخسائر بـ 5 ملايين دولار، ومشيرة إلى أن كلفتها تفوق الإمكانات.

هكذا، تبدو جنين صورة مصغّرة عن واقع الضفة الغربية، إذ تحتضن الأولى نحو 13 ألف منشأة صناعية، تشكل 13,3% من المصانع العاملة في محافظة جنين، و59,2% من المنشآت التجارية (جملة وتجزئة)، و27% تتبع لقطاع الخدمات، وفق وزارة الاقتصاد، التي كشفت بياناتها، أول من أمس، تراجع أداء 85% من المنشآت الاقتصادية نتيجة الاجتياحات والاقتحامات المستمرّة التي ينفّذها الاحتلال الإسرائيلي، فيما يبلغ متوسّط العاملين في هذه المنشآت 4,1 من الفئة العاملة في المدينة. وأفادت بيانات الوزارة بأن أغلب المصانع شهدت تراجعاً في أيام العمل الشهرية بمتوسط يتراوح بين 36% و42%، فيما تدهورت الطاقة الإنتاجية إلى 91% منها بمتوسط 43%. وبحسب «المرصد الاقتصادي»، فإن 77% من المنشآت الصناعية تعاني صعوبة في التنقل وتوزيع البضائع بين المدن، نتيجة الإغلاقات التي ينفّذها الاحتلال، في وقت اضطرّت فيه 16% منها إلى الإغلاق بشكل كامل أو جزئي، علاوة على تراجع المبيعات الشهرية لـ 97% منها.

تعد جنين السوق الاولى لملايين المتسوقين سنويا (أ ف ب)

العراق

تواصل الاستعداد للانتخابات المحلية
«التنسيقي» يتجاهل المقاطعة «الصدرية»

بغداد ـ **فقار فاضل**

مع مواصلة مفوضية الانتخابات في العراق الاستعداد لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في 18 كانون الأول المقبل، تتباين التوقعات في الأوساط العراقية حول إجرائها في موعدها أو تأجيلها إلى موعد آخر، بخاصة بعد إعلان «التيار الصدري» عدم مشاركته فيها. غير أن القوى السياسية الكبيرة المنضوية في «الإطار التنسيقي» لا تزال تحظى بدعم كبير من قِبل الأحزاب الكبيرة لإجرائها في موعدها»، لافتاً إلى أن «الحركات المستقلّة والناشئة

> **يدور جدل داخل حركات وقوى ناشئة بين من يدعو إلى المقاطعة، ومن يفضّل تأجيل الانتخابات**

تخشى منافسة الأحزاب الأكبر منها. ولذا، فهي تسعى إلى تأجيلها أو مقاطعتها بشكل عام».

وفي السياق نفسه، يقول النائب المستقل، حسين حبيب، لـ«الأخبار»، إن «القوى السياسية ماضية في إجراء الانتخابات، رغم رغبة بعض القوى الصغيرة في تأجيلها إلى ممارسة ديموقراطية، وعلى الكلّ أن يتعامل بروح عالية، ومن لديه رغبة في المقاطعة فليقاطع، وهذا أمر طبيعي جدّاً». ويشير إلى «أننا خلال هذه المدة، رأينا أن وجود مجالس المحافظات له دور كبير من أجل متابعة عمل المحافظ، ومتابعة المشاريع وعدم تفرّد المحافظ بالقرارات المهمة الخاصة بالمشاريع»، مؤكداً أنه «مع إجراء الانتخابات، ولكن بشرط تقييد التيار الصدري لن يؤثّر في نسب التصويت لدى القوى الأخرى»، مضيفاً أن «الكلّ يعلم أن الجماهير التي تتبع مقتدى الصدر لا تنتخب أيّ جهة ثانية سواء أكانت من الإطار أم المستقلّين». ويؤكد الخزاعي، في تصريح إلى «الأخبار»، أنه «ليس هناك تأجيل للانتخابات، لأن الحكومة والمفوضية أكملتا كلّ الاحتياجات الخاصة بعملية الاقتراع. وفضلاً عن ذلك، هناك دعم كبير من قِبل الأحزاب الكبيرة لإجرائها في موعدها»، لافتاً إلى أن «الحركات المستقلّة والناشئة

> **يدور جدل داخل حركات وقوى ناشئة بين من يدعو إلى المقاطعة، ومن يفضّل تأجيل الانتخابات**

تخشى منافسة الأحزاب الأكبر منها. ولذا، فهي تسعى إلى تأجيلها أو مقاطعتها بشكل عام».

وفي السياق نفسه، يقول النائب المستقل، حسين حبيب، لـ«الأخبار»، إن «القوى السياسية ماضية في إجراء الانتخابات، رغم رغبة بعض القوى الصغيرة في تأجيلها إلى ممارسة ديموقراطية، وعلى الكلّ أن يتعامل بروح عالية، ومن لديه رغبة في المقاطعة فليقاطع، وهذا أمر طبيعي جدّاً». ويشير إلى «أننا خلال هذه المدة، رأينا أن وجود مجالس المحافظات له دور كبير من أجل متابعة عمل المحافظ، ومتابعة المشاريع وعدم تفرّد المحافظ بالقرارات المهمة الخاصة بالمشاريع»، مؤكداً أنه «مع إجراء الانتخابات، ولكن بشرط تقييد حرية الجهات والمسؤولين المتنفّذين الذين يستغلون موارد الدولة من أجل مصالحهم، ومن أجل كسب أصوات المواطنين. فلذلك، انتخابات مجالس المحافظات ينبغي أن تكون مراقَبة من قِبل منظمات حيادية تلافياً للتزوير والتلاعب بالنتائج».

ومن جهتها، تؤكد المتحدثة باسم المفوضية العليا للانتخابات، جمانة غلاي، أن «موعد الانتخابات ثابت، والمفوضية أكملت جميع استعداداتها الفنية واللوجستية في بغداد وبقية المحافظات»، مبيّنةً، في تصريح إلى «الأخبار»، أنّ «هناك كوادر وفرقاً متخصصة عملت على فحص الأجهزة الإلكترونية، وكذلك هناك فرق تراقب الإجراءات الفنية لعمل الكيانات». وتشير إلى أنه «في الخامس من الشهر المقبل، ستكون المحاكاة الأخيرة، وهي الرابعة، لغرض تجريب أجهزة الإرسال والاستقبال في مراكز الاقتراع البالغ عددها 7 آلاف و766». وتتابع أن «الحكومة حريصة على أن تكون الانتخابات نزيهة، بعيداً عن تأثير القوى السياسية. وهذا ما ستعمل عليه المفوضية عبر نصب كاميرات حرارية لغرض رصد وتوثيق كل تفاصيل العملية الانتخابية ومجرياتها».

وحول الخطة الأمنية لتأمين الانتخابات، يؤكد الناطق الرسمي باسم قيادة العمليات المشتركة، اللواء تحسين الخفاجي، أن «كلّ الاستعدادات والخطط الخاصة بالانتخابات اكتملت»، موضحاً «أننا نقوم في الوقت الحالي بجولات إضافية للتأكّد من خططنا الأمنية ومن وجود قطاعاتنا وتأمين الحماية لمراكز الانتخابات». ويشير، في تصريح إلى «الأخبار»، إلى «أننا بدأنا في أكثر من محافظة كواسط وديالى ومحافظات أخرى، إجراء كشف للتأكّد من أن قواتنا الأمنية أنهت كلّ استعداداتها لحماية مراكز الاقتراع، وأيضاً في مجال نقل صناديق الاقتراع وفلاشات الذاكرة وحمايتها، إضافة إلى خطط الدفاع المدني في الأطواق الأمنية لغرض منع وجود أيّ ثغرة».

تحركات أميركية لترهيب اليمن
صنعاء لواشنطن: جاهزون لتوسيع الحظر البحري

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

في ظلّ تلويح واشنطن باستخدام القوة لحماية الملاحة البحرية الإسرائيلية في البحرَين الأحمر والعربي، بدأت صنعاء بدراسة أكثر من خيار لتجحيم أيّ دور أميركي في

> **حكومة عدن دعت واشنطن ولندن إلى تنفيذ عملية ضدّ صنعاء بدعوى «حماية الملاحة»**

تلك المنطقة، من ضمنها ما أعلنته عن احتمال إضافة السفن الأميركية إلى دائرة الحظر، واستهداف أيّ سفن أجنبية تتولّى حماية الناقلات الإسرائيلية في مضيق باب المندب. ووفقاً لمعلومات حصلت عليها «الأخبار» من مصادر في صنعاء، فإن «إدراج السفن التجارية والعسكرية الأميركية ضمن إجراءاتها النافذة ضدّ سفن إسرائيل في البحر الأحمر وباب المندب، أمر وارد إذا حاولت واشنطن شنّ أيّ هجوم في ضوء التحرّكات الأخيرة لحاملة الطائرات الأميركية أيزنهاور، والتسريبات الغربية».

في المقابل، عمدت واشنطن التي أوقعتها العمليات اليمنية الموجّهة ضدّ تل أبيب في حرج أمام حلفائها في المنطقة بعدما تلقّوا وعوداً منها بالحماية من أيّ هجمات، إلى تشديد الضغوط على صنعاء، لاجئةً أخيراً إلى تفعيل عدد من الأوراق العسكرية والسياسية والاقتصادية لاحتواء تلك العمليات ومحاولة إيقافها، إلا أن ذلك لم يفلح في ثني «أنصار الله» عن تصعيد هجماتها، وربط إيقافها بوقف الحرب بشكل كلّي على قطاع غزة. وبعدما لوّحت بإعادة تصنيف الحركة ضمن قائمة الإرهاب، عطّلت الولايات المتحدة جولة المفاوضات التي كانت متوقّعة منتصف الأسبوع الجاري بين حكومة الإنقاذ والأطراف الموالية لدول «التحالف» بشأن ملفّ الأسرى. وقالت مصادر دبلوماسية مطّلعة، لـ«الأخبار»، إن «واشنطن وجّهت عدداً من الدول العربية بعدم استضافة أيّ جولة مفاوضات يمنية ـ يمنية. ولذلك، رفضت السلطات الأردنية طلب مكتب المبعوث الأممي لدى اليمن، هانس غروندبرغ، استضافة جولة المفاوضات في عمان».

كذلك، اتّهمت صنعاء، واشنطن، بتشديد الحصار على اليمن، واستخدام المساعدات الإنسانية كورقة ضغط على اليمنيين، على خلفية قرار دعم المقاومة الفلسطينية. ووصف عضو «المجلس السياسي الأعلى»، محمد علي الحوثي، قرار إيقاف المساعدات عن الملايين من اليمنيين بأنه «قرار حرب غير أخلاقي». وقال الحوثي، في رسالة وجّهها إلى مدير «برنامج الغذاء العالمي» في اليمن، ديفيد بيرزلي، إن «قرار وقف المساعدات الإنسانية يشكّل تهديداً خطيراً للأمن الغذائي للشعب اليمني»، مشيراً إلى أن «اليمن ليس مجرد بيانات إحصائية أو أرقام، بل يعيش أسوأ أزمة إنسانية في العالم ويعاني أكثر من 20 مليون يمني من انعدام الأمن الغذائي، من ضمنهم أكثر من 12 مليون نسمة على حافة المجاعة». ودعا البرنامج إلى «إثبات عدم تبعيته لواشنطن وسياستها تجاه اليمن، بإعادة المساعدات واتّخاذ الإجراءات اللازمة لضمان استمرارها».

وفي سياق متّصل، أكدت مصادر دبلوماسية مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن «الحكومة الموالية للتحالف دعت واشنطن ولندن إلى تنفيذ عملية ضدّ صنعاء، تحت ذريعة حماية الملاحة الدولية». وكشفت المصادر أن هذا الطلب قُدّم من قِبل رئيس «المجلس الرئاسي»، رشاد العليمي، الذي «دعا المجتمع الدولي إلى التدخل لحماية الملاحة البحرية في أعقاب سيطرة قوات صنعاء على السفينة الإسرائيلية، غالاكسي ليدر، في البحر الأحمر». وفي هذا الإطار، التقى وزير دفاع حكومة عدن، اللواء محسن الداعري، سفيري أميركا وبريطانيا بشكل منفصل، مساء أول من أمس، في الرياض، وذلك بعد استدعائه بشكل عاجل لزيارتها. وتركّزت المباحثات حول ما اعتبره السفير الأميركي لدى اليمن، ستيفن فاجن، والملحق العسكري، ستيورس بيبلز، «تهديدات صنعاء للملاحة الدولية في البحر الأحمر». كما لوحظ حضور عدد من القيادات العسكرية البريطانية، خلال لقاء الداعري بالسفيرة البريطانية لدى اليمن، عبدة شريف، ومنهم الملحق العسكري في السفارة، جوثان فريم، ووفقاً للإعلام الرسمي التابع لحكومة عدن، فقد شدّد الوزير الداعري «على ضرورة تدخّل المجتمع الدولي لحماية الملاحة الدولية وإمدادات الطاقة من هجمات الحوثيين».

صنعاء تتهم واشنطن بتشديد الحصار واستخدام المساعدات الإنسانية ورقة ضغط (أ ف ب)

تحشد التحالفات الانتخابية جماهيرها للمشاركة الفاعلة في الانتخابات (أ ف ب)

تقرير

توشّر حركة الموفدين إلى بيروت الى ان لبنان دخل مجدداً مرحلة حساسة تتعلق بتداعيات حرب غزة التي اعادت ربطه بالتفاوض الاكبر المتعلق بالمنطقة. لتصبح الخشية من أن يصبح ملفه على طاولة التفاوض بدل ان يكون شريكاً مفاوضاً

لبنان على الطاولة
شريك مفاوض أم ملفّ للتفاوض؟

هيام القصيفي

صحيح أنه لم يُسجّل للسياسة الفرنسية في الآونة الأخيرة أي نجاح لها، لا في أفريقيا ولا في المشرق العربي، وأن حرب غزة الأخيرة كانت عثرة ديبلوماسية جديدة أضيفت الى ما سبق. مع ذلك، فإن الرهان على تحرك باريس مجدداً حيال لبنان لا يتعلق بمبادرة في حد ذاتها. فالقطبة الأساسية التي يتمحور حولها التحرك الفرنسي أنه، هذه المرة، لا يدخل ضمن مبادرة رئاسية أو سياسية محددة، بل يتقاطع مع همّ أكبر تعبّر عنه عواصم معنية بالوضع اللبناني، يتعلق بمستقبل لبنان، ما يجعل الرئاسيات مفصلاً أساسياً فيها.

مهما تكن النتيجة التي سترسو عليها حرب غزة، أصبح مستقبل لبنان مرتبطاً بما ستؤول إليه المفاوضات حولها. وهنا الكلام حول نقطتين متشابكتين: الأولى تتعلق بالقرار 1701. فثمة تأكيدات ورسائل خارجية بأن هذا القرار سيكون العنوان الأساسي في المرحلة المقبلة، بما يتعدى تجديداً للقرار بمعناه التقليدي الروتيني كما كانت عليه الحال بعد إقراره بسنوات. ما جرى منذ 7 تشرين الأول على الحدود الجنوبية، فتح الباب أمام مرحلة مغايرة تحمل في طياتها مطالب إسرائيلية وغربية بضرورة العودة الى القرار 1701، بكل مندرجاته، وبما يتعدّى عبارة وقف الأعمال القتالية. وليس المقصود هنا الوصول الى وقف النار عبر مفاوضات مستجدة، وإنما بتطبيق كامل وحرفي للقرار، بما يحمّل الدولة والجيش مسؤولية الالتزام به كاملاً، ولا سيما البنود المتعلقة بإخلاء منطقة جنوبي الليطاني من السلاح والمسلحين. وما أُبلغ إلى لبنان أن إسرائيل - ومعها عواصم غربية داعمة - لن تقبل - حتى لو سلكت الهدنة في غزة طريقاً طويلاً - إغفال إعادة إطلاق عملية تطبيق 1701 بحذافيره، واستمرار التعامل مع حدودها الشمالية بالمخاطر التي عرفتها منذ شهر ونصف شهر.

(علي حشيشو)

> رسائل خارجية تؤكد أن القرار 1701 سيكون العنوان الاساسي في المرحلة المقبلة

النقطة الثانية هي أن أي مفاوضات تتعلق بالقرار الدولي ستتلازم ضمناً مع الكلام حول مستقبل لبنان، ومن سيتكون له الكلمة الفصل في المفاوضات التي تجرى إقليمياً. فحركة الموفدين بدأت جدياً العمل على ما يرسم للبنان من تطلّعات، لأن مرحلة ما بعد غزة ستترك تأثيراً مباشراً على ما بعدَ من سيناريوات تتعلق بالمناطق المحاذية لإسرائيل. ولا يقلّل الموفدون إياهم من خطورة انعكاس حرب غزة التي تتعدّى الأطر العسكرية بمفهومها العملاني، لتعيد طرح مستقبل الصراع بين إسرائيل من جهة وكل خصومها من جهة أخرى، بما في ذلك حزب الله حكماً. ولأن لبنان اعتاد أن يتلقى كل مفاعيل المتغيّرات في المنطقة منذ التسعينيات، من العراق الى سوريا، فلن يكون في مأمن مما سينبثق عن غزة. لذا، يأتي الحثّ الفرنسي من ضمن حركة أوسع لدفع لبنان ليكون أكثر فاعلية في الدخول الى عمق المفاوضات، كشريك مفاوض في ما يدور في المنطقة، لأن غيابه سيجعل منه ملفاً تفاوضياً بين القوى الإقليمية والدولية، من دون أن يمتلك أي تأثير على المسارات. ويتمحور الاهتمام الغربي، مع عواصم عربية، على تفعيل هذا الشق المهم الذي من شأنه أن ينتزع لبنان من أي مساومات قد تتم على حسابه. وتتزايد الخشية من أن تداعيات حرب غزة تترك مساراً مستجداً في الحالة الإقليمية، وهي بدأت بخطوات تدريجية، ويتوقع أن تستمر طويلاً على إيقاع متحرك يشمل دولاً عدة، لكل منها مصالحها. وفي ما يخص لبنان، فإن الملفات المتعلقة به ستظهر تباعاً. وفي هذا المجال، يُستعاد تلقائياً البحث في الرئاسيات، ومعها صفقة كاملة يمكن أن ترسو عليها بحسب ما تخلص إليه المستجدات التفاوضية. من هنا، ترتفع حدة التحذير الخارجي بضرورة التنبه إلى ما قد ترسمه الحرب الحالية، بدءاً من تحديد تنفيذ 1701 وصولاً الى ترجمة شكل التفاوض والمشاركين فيه، وكيف يمكن للبنان أن يصبح لاعباً فعلياً في أي قرار يتعلق بمستقبله. فتدهور الأوضاع اللبنانية على الصعد والمؤسسات كافة، يجعل العمل على الملف الرئاسي الخطوة الأولى الأساسية في مواجهة الانهيار المتزايد الذي بات ذريعة في يد المفاوضين لإطلاق عملية كاملة حوله. لكن المشكلة التي تعرفها فرنسا وغيرها من الدول العربية التي تهتم بالشأن اللبناني، أن الغياب اللبناني أصبح فاقعاً الى الحدّ الذي لم تثر فيه المخاوف التي ترافقت مع بدء حرب غزة، أي ردود فعل على قدر التحذيرات التي وصلت الى المسؤولين الرسميين والقيادات كافة ومن مختلف اتجاهاتها، الموالية لحزب الله والمعارضة له. ولأن لا حركة داخلية توازي مستوى الخطر الداهم والخوف من تكرار التاريخ نفسه كما في محطات سابقة، فإن فرنسا وعواصم عربية تحاول مجدداً إعادة لبنان الى دائرة الاهتمام، مع اعترافها المسبق بأنها لا تعوّل على كون القيادات اللبنانية على قدر المسؤولية في مواجهة ما يُقبل عليه لبنان.

تقرير

رؤساء أديرة قاديشا يقتلعون أشجارها!

زينب حمّود

يشبه البحث في الجرائم البيئية التي ترتقي إلى حدّ «إبادة الغابات» شمالاً، البحث في وكر دبابير، بحسب توصيف المتابعين، مع تحوّل مصلحة الزراعة في محافظة الشمال إلى شرطي يسطّر محاضر ضبط بعد موت «الضحية».

آخر هذه الجرائم اقتلاع أشجار سنديان معمرة في خراج وادي قاديشا. ففي 27 الجاري، أوقفت وزارة الزراعة رخصة كانت قد منحتها لرئيس دير مار أنطونيوس قزحيا في وادي قاديشا الأب كميل كيروز لتشحيل 430 شجرة سنديان في العقار الرقم 152، في محيط الدير، «لمخالفة شروطها، وجرى تسطير محضر ضبط بحق المخالفين وإحالتهم إلى القضاء المختص».

تحرك الوزارة جاء بعدما أثارت جمعية «الأرض - لبنان» نقل جرافات وشاحنات جذوع سنديان معمرة لشق طريق ومحو دروب أثرية قديمة من دون دراسة تقييم الأثر البيئي، علماً أن وادي قاديشا، عدا عن تصنيفه موقعاً طبيعياً خاضعاً لحماية وزارة البيئة التي تحدد شروط الترخيص لأي إنشاءات فيه، مدرج على لائحة التراث العالمي كونه من أهمّ المواقع للتأسيس المسيحي في العالم، ويضم أديرة قديمة وآثار غابة أرز لبنان الكبيرة.

وكانت جمعية «الأرض - لبنان» قد تقدمت هذا الشهر أيضاً بشكوى لدى وزارة البيئة بسبب اقتلاع شجر زيتون معمّر وشقّ طريق لإنشاء مدينة صناعيّة على أرض تابعة لدير سيدة النجاة للرهبانية اللبنانية المارونية في بصرما (الكورة)، من قبل جمعية Work Smart Association، من دون إعداد دراسة الأثر البيئي. في مخالفة للمرسوم الرقم 8633 حول أصول تقييم الأثر البيئي. وعليه، «طلبنا من إدارة المشروع التقدم بتصنيفه لإجراء دراسة تقييم الأثر البيئي»، بحسب وزير البيئة ناصر ياسين، نافياً ما أُشيع عن تدخلات سياسية منعت وقف الأشغال في انتظار إعداد الدراسة الملزمة. وأوضح لـ«الأخبار» أنه «تم نقل أشجار زيتون، وبعدما تحقق المدعي العام البيئي من الأمر لم تظهر أي مخالفة».

وصول أخطبوط التشويه إلى «الوادي المقدس» وحرج «أرز الرب» أدى إلى انتشار صور الانتهاكات، وشكّل فرصة للاستثمار السياسي ولنائبة حزب القوات اللبنانية ستريدا جعجع التي «أفجعتها المجزرة البيئية» لـ«تعلّم» على تيار المردة. الأمر نفسه حصل في بصرما أيضاً، بحسب النائب العام في الرهبانية اللبنانية المارونية الأب جورج حبيقة، الذي عزا «الهجوم على المشروع الصناعي الهادف إلى خلق فرص عمل للشباب في الكورة إلى رغبة جهة سياسية في شن حملة ضد صاحبه رئيس تيار المردة طوني فرنجية. ولا تفسير آخر للأمر، لأننا لم نسمح بقطع الأشجار، وأشجار الزيتون التي اقتلعناها ننوي إعادة زرعها في جهة أخرى من العقار».

ويستغرب بيئيون ازدياد محاضر الضبط بحق رؤساء أديرة استغلوا رخص تشحيل أشجار للقطع العشوائي وتنفيذ مشاريع من دون دراسة أثر بيئي. ويلفت هؤلاء إلى أنه قبل عام، في 24 تشرين الثاني، ضُبطت مخالفة في غابة الأرز في خراج منطقة حدث الجبة

> تزداد محاضر الضبط بحق رؤساء أديرة استغلّوا رخص التشحيل للقطع العشوائي وتنفيذ مشاريع من دون دراسة أثر بيئي

التابعة للبطريركية المارونية التي استحصلت على ترخيص لرفع أغصان الأرز اليابسة عن الأرض، ليتبين بعد الكشف قطع 150 شجرة أرز يابسة، و15 شجرة خضراء، وتشحيل عدد آخر لشق طريق والحصول على 800 كلغ من الحطب بدلاً من 20,40 كلغ المسموح بها في الرخصة. ورغم أن العقار الذي يُسطّر فيه محضر ضبط لا يمكن إعادة العمل فيه قبل 5 سنوات، ولا يُمنح المخالف لشروط الترخيص ترخيصاً آخر قبل مرور ثلاث سنوات، عاودت البطريركية، بعد أسبوعين من تسطير المحضر، طلب رخصة تشحيل أشجار بداعي استثمار وصيانة ورفع أضرار في العقار نفسه.

حبيقة، من جهته، رأى أن هناك «تضخيماً إعلامياً يهدف إلى تشويه صورة المؤسسة الدينية»، فكيف حصلت المخالفات؟ يجيب: «أخذنا الإذن لتنفيذ المشاريع من البلدية، فيما المطلوب أخذه من وزارة البيئة، وهذا ما لم نكن نعلم به ولم تبلّغنا البلدية به. والهدف من هذه المشاريع إنشاء شبكة طرقات في الغابات والأحراج لفتح الطريق أمام سيارات الدفاع المدني لإطفاء الحرائق التي قد تندلع. بالطبع، تقع خسائر تتكبدها لدى تنفيذ المشاريع وسنعوّض الخسارة في الغطاء النباتي بزرع أشجار بديلة».

85% النقص في مأموري الأحراج

مع تزايد التعدّيات على الغابات في منطقة الشمال، عمّم محافظ لبنان الشمالي القاضي رمزي نهرا على مصلحة الزراعة في المحافظة، أواخر أيلول الماضي، «التشدد في حماية الثروة الحرجية ومنع القطع والتشحيل العشوائي، والطلب من مأموري الأحراج وحراسها تفعيل دوريات الكشف وعدم التهاون مع المخالفات، والطلب من البلديات تكليف الشرطة البلدية ونواطير الأحراج القيام بدوريات مكثفة لضبط المخالفات». غير أن تنفيذ هذا التعميم دونه تعقيدات كثيرة، ليس أقلها أن النقص في عدد مأموري الأحراج وحراسها في المراكز السبعة التابعة لمصلحة الزراعة في الشمال يتعدّى 85%، بسبب تقاعد البعض واعتكاف آخرين وعدم سدّ الفراغات، فضلاً عن عدم قدرة البعض على الحضور بسبب سكنهم بعيداً عن المركز. وتلفت مصادر الى أنه في مركز البترون، مثلاً، «هناك آلية واحدة غير صالحة للسير، وليست هناك اعتمادات لصيانتها أو محروقات لتشغيلها، لذلك غالباً ما يذهب الحارس للكشف برفقة حامل الرخصة في سيارة الأخير، ما يؤثر على شفافية التقرير الذي يضعه».

وتشير مصادر في وزارة الزراعة إلى أن النقص في عدد حرّاس ومأموري الأحراج ينسحب على أقضية بأكملها، «وهذه مشكلة عمرها سنوات، ولم تجد طريقها الى الحل بسبب عدم تعيين عدد من حراس الأحراج المقبولين في امتحانات الخدمة المدنية بحجة انعدام التوازن الطائفي».

تقرير

طعن في التمديد للمفتي ... بتفويض من دريان!

لينا فخر الدين

بعد مضيّ شهرين ونصف شهر على تمديد «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» ولاية مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان ومفتي المناطق، لم «يبلع» معارضو التمديد القرار و«تهريبه» بطريقة غير قانونيّة»، إذ إن أعضاء المجلس الذين صوّتوا على القرار في التاسع من أيلول الماضي، استعجلوا مغادرة القاعة إثر التصويت من دون المُصادقة على القرار كما تقتضي القوانين، ما أدى إلى تأخّر نشره في الجريدة الرسميّة حتّى 12 تشرين الأوّل الماضي، بعدما «أفتت» دار الفتوى لنفسها توجيه «دعوات سريّة» إلى الأعضاء لوضع تواقيعهم المتأخرة على القرار.

إلا أن ذلك لم يُخمد حماسة معارضي التمديد. فقد علمت «الأخبار» أنّ خمسة مشايخ في صدد تقديم مراجعة إلى مجلس شورى الدّولة بهدف «إبطال قرار التمديد الذي يحمل الرقم 55 بطلاناً مطلقاً واعتباره بحكم المعدوم». ولفت هؤلاء إلى عيوب شكليّة تدعم إبطال القرار، منها «عدم وجود نصاب قانوني للجلسة التي حصل فيها التمديد، وعدم صحّة التشريع خلال فصل الصيف، وعدم صحّة طرح التمديد من خارج جدول الأعمال ومن دون إبلاغ الأعضاء به مسبقاً».

القاضي الشرعي الشيخ همام الشعار، وهو أحد المشايخ الخمسة الذين سيُشاركون بتقديم الطعن، ينفي أن تكون الخطوة انعكاساً للانقسام داخل المؤسسة الدينية، مشدداً على أنّ «المُراجعة المُقدّمة أتت بعد الحصول على تفويض من دريان وضوء أخضر منه بإمكانيّة تقديمها في لقاء عقده مع القضاة الشرعيين آخيراً. فقد طلبنا من مفتي الجمهوريّة حل هذه المسألة بذكائه وحنكته، وكان ردّه أنّه غير معنيّ ما إذا كان التمديد قانونياً أو غير قانوني لأنّه لم يطلبه أصلاً».

وأوضح الشعّار لـ«الأخبار» أنّ «العبء في التمديد ليس من المؤسسة القانونيّة العريقة ولا من جانب المفتي الذي سبق له أن أصدر بياناً برفض فيه التمديد قبل موعد جلسة المجلس الشرعي، وإنما من بعض المنتفعين الذين أدرجوا التمديد بطريقة غير مدروسة، فيما كان من المفترض اتّباع الطّرق القانونيّة وعدم الاستعجال لحصوله في الجلسة نفسها». وتساءل: «ما الدّافع من وراء الاستعجال بالتمديد بطريقة فُرِضت بالقوانين المرعيّة الإجراء؟».

(هيثم الموسوي)

تقرير

(هيثم الموسوي)

أقساط المدارس خارج اهتمامات وزارة التربية

فاتن الحاج

في وقت تعكف إدارات المدارس على إعداد موازناتها التي يفترض أن ترفعها إلى وزارة التربية في 31 كانون الثاني المقبل، بحسب قانون تنظيم الموازنات المدرسية الرقم 515/1996، تغيب الوزارة عن السمع، ولا تبدي أي نية لضبط عشوائية الأقساط في المدارس الخاصة في العام الدراسي الحالي. علماً أن «هذا هو التوقيت المناسب للتدخل ووضع حدّ لتجاوزات المدارس»، بحسب رئيسة الاتحاد للجان الأهل وأولياء الأمور في المدارس الخاصة، لمى الطويل. ففي غياب التشريع في المجلس النيابي، ينتظر الاتحاد أن يقرّ مجلس الوزراء اقتراح مشروع استثنائي أودعه الاتحاد وزير التربية، عباس الحلبي، في بداية العام الدراسي. ومن أبرز التعديلات القانونية التي يقترحها الاتحاد توزيع النسب المتعلّقة بالإيرادات والنفقات وفقاً لواقع الحال، وبأي عملة كانت، شرط أن ترفق المدرسة موازنتها بتقرير مدقّق حسابات مستقل منتسب إلى نقابة خبراء المحاسبة المجازين يبرر التجاوز ويظهر الحاجة، مع الأخذ في الحسبان مبدأي التقشف والضرورة القصوى واستثنائية النفقات المحددة بالعملة الأجنبية، وأهمية موافقة لجنة الأهل على الموازنة وفقاً للأصول.

> اقتراح مشروع استثنائي برسم مجلس الوزراء لوضع حدّ لتجاوزات المدارس

ويطرح الاتحاد أن تقدم المدرسة إلى الوزارة ميزانية عامة سنوية وقطع حساب مدققين عن السنة الماضية، على أن تدرج حكماً في باب إيرادات الموازنة كل المبالغ التي تقبلها المدرسة كمنح وهبات أو مساهمات تحت أي تسمية أو نوع أو عملة كانت.

واعتبرت الطويل أن من شأن هذه التعديلات أن «تسمح للمدارس ببناء موازنات مدققة ومنطقية تراعي الظروف الاستثنائية، خصوصاً أن هناك استقراراً في سعر صرف الليرة مقابل الدولار، ومن حقّ لجان الأهل أن تمارس دورها الرقابي، ولا سيما أننا على أبواب استحقاق انتخابات لجان الأهل التي تنظّم في هذا الشهر». الأمين العام للمدارس الكاثوليكية، يوسف نصر، وضع هو أيضاً كرة ضبط عشوائية الأقساط في ملعب وزارة التربية، مشيراً إلى «أننا ننتظر التعديل القانوني، لأن القانون هو المدخل السليم لمعالجة كل الأمور ويضمن عدم شعور أي مكوّن من مكوّنات العائلة التربوية بأي غبن». ولفت إلى أن الوزارة نظّمت عدة جلسات عمل للتشاور بين المكوّنات الثلاثة: الأهل، المعلّمين والإدارات، «لكننا لا نعرف إلى ماذا أفضت هذه الجلسات»، ورأى أن التشاور مع لجان الأهل يبقى الخيار الأنسب في ظل عدم تدخل الوزارة.

تقرير

أئمّة مساجد بيروت «لجوء» إلى السفارة السعوديّة

تزداد أحوال الموظفين في دار الفتوى ومؤسساتها، ومن بينهم العاملون في المساجد، سوءاً مع تآكل رواتبهم وتجميد تغطية نفقاتهم الاستشفائيّة والمدرسيّة، وبعد توقّف المساعدات التي كانوا يتلقّونها من بعض الجمعيّات كـ«جمعيّة عباد الرحمن». علماً أن الرواتب التي يتقاضاها هؤلاء لا تتجاوز 3 ملايين ليرة لإمام المسجد المنفرد وملايينا ونصف مليون ليرة لمساعده. وبعدما يئس هؤلاء من اللجوء إلى دار الفتوى التي يتبعون لها، إثر سماعهم أكثر من مرة عن لسان صاحب الدار عبارة «اللي ما عاجبو يستقيل ويفل»، ساءت العلاقة بينهم وبين مفتي الجمهوريّة الشيخ عبد اللطيف دريان، وعبّروا عن غضبهم بالإعراض عن التصويت للمحسوبين عليه في انتخابات «المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» مطلع الشهر الماضي.

ورغم التحفّظ الذي يبديه هؤلاء في التعبير عن سخطهم خشية عدم تجديد المديريّة العامّة للأوقاف الإسلاميّة لعقودهم، وحرمانهم من باب رزقهم الوحيد، إلا أنهم لم يتمكّنوا من كظم غيظهم بعد استقبال دريان، الأسبوع الماضي، وفداً من القضاة الشرعيين في المحاكم الشرعية السنية، الذين حصلوا على مساعدات اجتماعية واستشفائيّة ومدرسيّة بعد ضخّ نحو 300 مليار ليرة في صندوق التعاضد الخاص بالمحاكم الشرعيّة. وزاد غضبهم أن رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي الذي كانت له اليد الطولى في رفد صندوق التعاضد بالأموال، كان قد أبلغ أئمة المساجد عندما زاروه طالبين مساعدة السراي بأن لا قدرة للدولة على تقديم مساعدات اجتماعيّة لهم.

بعد انسداد كلّ الطرق، التقى أئمة المساجد ومعاونوهم قبل أيّام في أحد المساجد للتباحث في أوضاعهم وخلصوا إلى أن دار الفتوى عاجزة عن إيجاد حل لمشكلتهم في ظل الظروف الحالية، لذلك تم الاتفاق على التحرك باتّجاه السفارة السعوديّة في بيروت علّها تخرج «أرنبا» ما. ويتردّد أنّ المنشد الشيخ مصطفى الجعفري كُلّف بهذا الأمر، باعتباره شخصيّة موثوقة لدى أئمة المساجد ولدى السفارة، إذ إنه من الخطباء الذين يؤمّون الصلاة شهرياً فيها. ولكن لم يُعرف ما إذا كانت السفارة ستتلقّف هذه الصرخة وتحدّد موعداً لهم أم ستكتفي بتلقّي الرسالة وإدارة الظهر.

لينا...

تقرير

«اللجنة الفنية» تفنّد تشوّهات مشروع «نظام التقاعد»

أصحاب العمل ينهشون تعويضات العمال

اصدرت اللجنة الفنية في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تقريراً يفنّد التشوّهات الجوهرية التي وردت في مشروع قانون إنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية الذي يفترض أن تناقشه اليوم اللجان النيابية المشتركة. ملاحظات اللجنة تشير بوضوح إلى أن المشروع بصيغته المطروحة على اللجان يهدف إلى قضم تعويضات العمال وتحويلها الى معاشات تقاعدية تكاد تكون بلا قيمة فعلية. هذا التحذير يأتي من جهة رقابية لديها خبرة في رسم الاستراتيجيات المالية والاجتماعية

محمد وهبة

في الدعوة الموجّهة إلى اللّجان النيابية المشتركة، أدرج على جدول الأعمال مشروع القانون الوارد بالمرسوم 13790 والذي يرمي إلى تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي وإنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية. وقد عملت مجموعة من النواب على صياغة بنود هذا المشروع، على رأسهم النائب السابق نقولا نحّاس، كما معها بوصفها فرصة لإعفاء أصحاب العمل من فروقات التعويضات (فروقات التسوية)، عملياً، سيتم نهب حقوق العمال من أجل إعفاء أصحاب العمل. هذا المبدأ عملت عليه تكتلات أصحاب العمل مع نحاس ونواب آخرين على مدى السنوات الأخيرة.

> **المشروع المقترح يعفي أصحاب العمل من تسديد فروقات التسوية**

في عزّ هذه المؤامرة المتزامنة مع تفاقم ضعف السلطتين التقريرية والتنفيذية في الضمان، جرى تكليف لجنة فنية في الضمان بدعم من وزير العمل مصطفى بيرم. هذه اللجنة وقفت أمام أول امتحان جدّي لها، وأبدت رأياً بهذا المشروع من أجل تصويب أهداف المشروع بعيداً عن أي انحياز لمصلحة أصحاب العمل ونفوذهم القوي داخل جدران قوى السلطة في الضمان وفي مجلسَي الوزراء والنواب. فالهدف الأسمى من المشروع هو تحويل نظام تعويض نهاية الخدمة إلى نظام رواتب شهرية، بالإضافة إلى تغطية صحية. لذا، لا يجب استغلال المرحلة الانتقالية لتغليب مصلحة طرف على آخر كما هو وارد في المشروع المطروح على اللجان النيابية المشتركة، أي أن يكون لمصلحة أصحاب العمل على حساب حقوق العمال، وأن يكون لمصلحة مستقبل العمال لتأمين مداخيل معقولة لاستمراريتهم عندما يتمّون خدمتهم للاقتصاد والمجتمع، لا أن يرميهم النظام فور إتمام هذه الخدمة.

تقول اللجنة إنه يجب حفظ حقوق العامل في صرف تعويضاته، لا إجباره على الانضمام إلى نظام يأكل تعويضاته ويمنح صاحب العمل هدية سخيّة عبر إعفائه من فروقات التعويض. وأشارت إلى أنه يجب أن «يبقى للمضمون الخيار في الانتساب إلى هذا النظام من عدمه». واستتبع ذلك تعديلاً في مجموعة من المواد اللاحقة، ومنها ما كان يشير إلى أنه عند قبول المضمونين الانتقال إلى النظام الجديد، ستضاف سنوات العمل السابقة التي أمضاها المضمون في ظل نظام تعويض نهاية الخدمة إلى مدّة عمله في ظل نظام التقاعد، وتحوّل إلى حسابه الفردي الافتراضي جميع حقوقه المالية، لكن ذلك سيتم على أساس الأحكام الانتقالية التي سيلحظها مرسوم تطبيقي. هنا، اقترحت اللجنة «التأكيد على تصفية تعويض نهاية الخدمة وفقاً لأحكام قانون الضمان الاجتماعي بمندرجاته كافةً»، وتحديداً أشارت إلى المواد 51 و52 و53 و54 من قانون الضمان التي تحدّد مقدار تعويض نهاية الخدمة وكيفية احتسابه، بما فيها فروقات التعويض المترتبة على أصحاب العمل. أي أنه ليس مسموحاً لأصحاب العمل التهرّب من تسديد فروقات التصفية التي تمثّل أحد حقوق العمال المنصوص عليها في قانون إنشاء الضمان.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

إذاً، ما الذي يحصل عليه المضمون في مقابل انتقاله إلى نظام التقاعد والحماية الاجتماعية بدلاً من نظام تعويضات نهاية الخدمة؟ سيحصل على راتب شهري يحتسب بناءً على عامل التحويل «عامل التحويل» ما ورد في مشروع القانون عن هذه المعادلة هو فضفاض واستنسابي ويرتبط بمتغيّرات أشير إليها بعبارة «يستند عامل التحويل إلى العناصر التي من شأنها التأثير في تكوين المعاش التقاعدي كمثل العمل بتاريخ التقاعد أو العجز أو الوفاة...»، لكن اللجنة رأت بما أن عامل التحويل هو عنصر حاسم في احتساب المعاش التقاعدي «ينبغي شرح هذه النقطة بشكل مفصّل ووأضح»، ولفتت إلى أن المشروع ترك تحديد عامل التحويل «للمنهجية المدرجة في سياسة تمويل الصندوق، أي أنه لم يحدّد في نظام التقاعد والحماية الاجتماعية المنوي إنشاؤه، ولم يذكر في الملفات المرفقة كيفية الاحتساب ولو على سبيل المثال. كذلك، اقترحت اللجنة أن يكون هناك حدّ أدنى للمعاش التقاعدي وإزالة الالتباسات الفضفاضة التي وردت في سياق تعديلات نسب الاحتساب مثل «إعادة النظر بالنسب» التي يجب استبدالها بكلمة «رفع النسب»، إذ «لا يمكن بمطلق الأحوال خفض المعاش التقاعدي تحت هذا الحدّ، وإلا لماذا سمّيت ضمانات. كما أن ربط هذه الضمانات بالمركز المالي للضمان قد يهدّد إمكانية الحفاظ عليها عند هذه المستويات في حال فشل النظام. في كل الأحوال لا يمكن للمضمون تحمّل تبعات فشل النظام».

بالنسبة إلى الاشتراكات المتوجبة على العمال لقاء انتسابهم لهذا النظام، فقد حدّدها المشروع المقترح «كنسبة من مجموع كسب الأجير ضمن سقف حدّه أربعة أضعاف متوسط الأجور المصرّح عنها...»، لكن اللجنة اقترحت إلغاء السقف، وقالت إن «وضع سقف للأجور يخفض من قيمة متوسط الأجر الذي سيحتسب أساساً لفهرسة المعاشات التقاعدية والحساب الفردي الافتراضي. كما أن التصريح عن كامل الأجر دون سقوف هدفه دعم الفئات الأقوى للفئات الأضعف في النظام الاجتماعي، وهذا جوهر وروحية وجود أنظمة التقاعد».

أيضاً، طلبت اللجنة الفنية في الضمان تحديد حصة العمال وأصحاب العمل من نسب الاشتراكات في القانون بدلاً من منح مجلس الوزراء حق إصدارها بمراسيم. إذ «لا يجب ربط إصدارها بالمراسيم... إن توزيع نسب الاشتراكات بين صاحب العمل والأجير في القانون يحمي كلا الطرفين من المنازعات عند تعديل نسب الاشتراكات»، لذا يجب أن تذكر صراحة في القانون بنسبة 80% على صاحب العمل و20% على العامل.

ثمة الكثير من التعديلات المقترحة من اللجنة مثل إدراج ساعات العمل الإضافية كجزء أساسي من الأجر الذي يخضع للاشتراكات في الضمان، وشطب الفقرات أو المواد التي يمكن تفسيرها باكثر من طريقة أو تلك التي تحمّل المضمون تبعات فشل النظام... باختصار، يجب إزالة نفوذ أصحاب العمل من هذا المشروع حتى يصبح صالحاً.

تقرير

إحياء مشروع «البطاقة الصحية»

توسيع مزراب وزارة الصحة

فؤاد بزي

النفاق هو سمة ملازمة لقوى السلطة في لبنان. فهي تعلن أنها تسعى إلى توحيد الصناديق الضامنة، لكنها في الواقع تعمل على توسيع صندوق وزارة الصحة، أي أنها توسّع «مزراباً» لدى الجهة المعنية برسم السياسات الصحية، وليس تنفيذها. بهذا المعنى، أدرج على جدول أعمال اللجان النيابية المشتركة، مشروع قانون بعنوان «نظام الرعاية الصحية الأولية الشاملة الإلزامية». الاسم يغشّ. فهو ليس المشروع نفسه الذي اقترحه الوزير السابق شربل نحاس بهدف تقديم التغطية الصحية الشاملة الموّلة من الضريبة والذي يوحّد كل الصناديق وكل أكلافها وأسعارها مع المستشفيات والصيادلة والأطباء والمختبرات، بل يعمّق مبدأ تعدّدية الصناديق ويوسّع منطق الزبائنية الذي أنشئت هذه الصناديق من أجله، ويزيد التفاوت في التقديمات لفئات المجتمع.

حالياً، يزيد عدد الصناديق الصحية الضامنة عن سبعة، أبرزها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصناديق العسكرية وتعاونية الموظفين. كلّ منها يخضع لنظام مختلف يتعلق بمستوى التقديمات وبمعدلات الاشتراك وبعلاقات مستقلّة من الجهات الموّردة. وبسبب هذه الاختلافات المرتبطة عضوياً بهيمنة ذات طابع سياسي طائفي على كل صندوق، يُطلق على وضعية هذه الصناديق اسم «المزاريب». كل جهة تتسيّد مزراباً تقدّم من خلاله خدمات لفئة في المجتمع وتضغط عليها لفرض سلوك أو موقف سياسي. هكذا أصبح الإطار المؤسساتي الموحّد بمثابة تعديل جذريّ في هذه البنية. لكن السلطة التي لم تعد قادرة على إظهار ممانعتها لهذا الإطار المؤسسي، اقترحت إطاراً بديلاً يناسبها أكثر لإبقاء الوضع الحالي، وتحقيق بعض من شعار «التغطية الشاملة» من خلال مجموعة مشاريع ظهرت باسم «البطاقة الصحية» أو «التغطية الصحية» ثم تحوّلت إلى مشروع موحّد سيطرح اليوم على اللجان النيابية لإقراره بعنوان «نظام الرعاية الصحية الأولية الشاملة الإلزامية».

مشروع السلطة للتغطية الصحية الشاملة مبنيّ على إقرار من السلطة، في أسبابه الموجبة، بأن «أكثر من نصف الشعب لا يملك أيّة تغطية صحية»، ويشير أيضاً إلى أنه «في الآونة الأخيرة ثبت عجز الدولة عن القيام بمهام التغطية الصحية كما دأبت»، أي أنها صارت عاجزة بعد الإفلاس. كما يقول إن «المواطن الذي كان يستفيد من تقديمات وزارة الصحة العامة، أضحى مكشوفاً صحياً وقلقاً على صحته وصحة عائلته لأن الوضع القائم انعكس على المواطنين امتناعاً عن اللجوء إلى المستشفيات والأطباء للعلاج». ويعترف معدّو المشروع بأن كل المشاريع السابقة في هذا الإطار فشلت «لأسباب مختلفة، أهمها تأمين الموارد المالية لهذا النظام».

إذاً، المسألة الأساسية تتعلق بفشل قوى السلطة في إدارة النظام الصحي السابق القائم على التعدّدية وعلى التمويل الخاص والعام بشكل يخضع لموازين القوى، أي أن الفئات الأقوى قادرة على تقليص الأعباء وتحميلها للفئات الأضعف. لذلك، لم يجر النقاش في استراتيجية متكاملة تهدف إلى تقديم التغطية الصحية الشاملة، لتكون مجانية وممولة بالضريبة، بل نوقش الأمر انطلاقاً من ضرورة تعديل في بنية النظام القائم لينسجم مع تطورات الإفلاس.

وبدلاً من توحيد الصناديق الضامنة تحت سقف تقديمات موحّدة تهدف إلى الشمول وخفض الأكلاف وإعادة توزيعها انطلاقاً من السياسات الضريبية، قرّرت السلطة توسيع التغطية الصحية في وزارة الصحة والتي تقتصر حالياً على الاستشفاء وبعض أدوية الأمراض المستعصية، إلى صندوق أكبر يمنح تغطية طبية واستشفائية ومختبرية... ورغم أن وظيفة وزارة الصحة تكمن في رسم السياسات الصحية بعيداً عن أي

> **تعاني وزارة الصحة نقصاً فادحاً في الموظفين تغطّيه بالـ NGOs**

أعمال تنفيذية، إلا أن السلطة ترغب في أن يتوسّع هذا الصندوق خوفاً من تداعيات الإفلاس على ارتباطها ببعض فئات المجتمع. ووجود صندوق غير فعال وتغطية متدنية هما طريقة احتيالية على حرمان أكثر من نصف الشعب من التغطية. وهذا التوسيع لا يأخذ في الاعتبار الهيكل الإداري الأساسي في الوزارة التي تعاني الآن نقصاً فادحاً في الموظفين، وأنها استعانت بخدمات خارجية من جمعيات غير حكومية لإنجاز الأعمال الإدارية والمحاسبية في الوزارة. عملياً، المزراب أصبح مخصخصاً.

أهم ما في المشروع يتعلق بالتمويل. ورغم اعتماد «الضريبة على الثروة» كأحد مصادر تمويل توسيع المزراب، إلا أنّ معدّي المشروع وقعوا في مطبّ تخصيص بعض الضرائب لتمويل نفقات صندوق وزارة الصحة. من أبرز مصادر التمويل: فرض ضريبة على الثروة، عقود التأمين، مؤسّسات تحويل الأموال، صفقات الأشغال، ومنتجات التبغ والتنباك والمشروبات الروحية.

من جهة ثانية، قسّمت السلطة المستفيدين من تقديمات الصندوق الجديد طبقياً، إذ قدّمت حزمتين: أساسية وشاملة: الأولى مجانية، وتشمل كلّ اللبنانيين غير المضمونين، وتتضمن تقديمات صحية أساسية ووقائية وعلاجية، وفقاً لبروتوكولات وزارة الصحة. فيما الثانية «تستوجب دفع اشتراك سنوي تبلغ قيمته 0,05% من قيمة الحد الأدنى الرسمي للأجور للمستفيدين من الحزمتين». وتوفر الحزمة الشاملة الفحوصات الطبية والمخبرية والشعاعية في المستشفيات الحكومية، وتقدّم خدمة الاستشفاء في المستشفيات الحكومية والخاصة، وتغطي غسل الكلى وأدوية الأمراض السرطانية والمستعصية، كما تغطية الأضرار الجسدية الناتجة من حوادث السير.

(أرشيف ـ مروان طحطح)

متابعة

المصارف: أنقذونا بالمال العام... مجدّداً

رلى إبراهيم

(أرشيف)

دأبت جمعية المصارف، ممثّلة برئيسها سليم صفير، على رفض كل مشاريع القوانين التي لا تصبّ في مصلحة خطّتها، حتى لو كانت هذه المشاريع مُعدّة بشكل رديء. أبرزها: مشروع القانون المتعلق بإصلاح وضع المصارف المطروح على جلسة مجلس الوزراء اليوم. فهو مشروع أعدّه مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، متغاضين عن القوانين التي تنظّم مسؤولياتهم تجاه التعامل مع الأزمة وإحالة المصارف المخالفة أو المفلسة إلى الهيئة المصرفية العليا، حيث توضع اليد عليها وتحاسب وتصفّى أملاكها وأملاك مجالس إدارتها لتسديد المتوجبات المترتبة عليها، وأولها للمودعين. رغم كل ذلك، جمعية المصارف ترفض المشروع لأنها تريد تحصيل مكاسب أكبر من خلال دفع السلطة إلى استعمال المال العام والأملاك العامة لتمويل إنقاذها بالكامل. لا يكفي أن يتم تهريبها من المسؤولية، بل يجب تدفيع المجتمع ثمناً إضافياً لإنقاذها وإبقائها قيد الخدمة. إنقاذ أملاك المصرفيين وتمويل خسارات ناتجة من سوء ائتمانهم هو المطلوب.

حجم رغبات المصارف يأتي انعكاساً لاستمرار نفوذ جمعية المصارف لدى قوى السلطة في مجلس النواب ومجلس الوزراء وفي مصرف لبنان أيضاً. لذا، وجدت نفسها في موقع قوّة لطلب إزالة المشروع من جدول أعمال جلسة مجلس الوزراء. لكن الرئيس نجيب ميقاتي لم يز مانعاً من تحقيق الأمرين معاً لأنه يدرك أن هذا المشروع ليس سهلاً إقراره نظراً إلى حجم التجاذبات حوله المتمحورة حول فكرة «ردّ الودائع». يسعون إلى إنقاذ مصارفهم المفلسة بالمال العام. يأتي ذلك، رغم أنهم حققوا على مدى العقود الثلاثة الأخيرة أرباحاً بقيمة تفوق 22 مليار دولار، بعضها وزّعت نقداً، وبعضها الآخر جرت رسملته في ملكيات مصرفية وتوسيعاً لنطاق العمل محلياً وخارجياً. كما أنهم هرّبوا الكثير من الأموال التي كان يفترض أن تبقى محجوزة مع الودائع من دون أن يمسّهم إجراء واحد. وها هم اليوم يطمحون إلى تحقيق مخطط احتيالي جديد لسرقة ما تبقى من أموال للدولة حتى ينقذوا أنفسهم مرة أخرى. ويتم ذلك من خلال تحميل مسؤولية الإفلاس للسياسات العامة التي أثرتها على حساب المال العام. إذ يقول صفير: «القاضي والدائي يعرف أن الأزمة نتجت من سياسة الدولة ومصرف لبنان في تثبيت سعر الصرف وتغطية مصاريف القطاع العام من مؤسسات (كشركة كهرباء لبنان) وموظفين (سلسلة الرتب والرواتب) وعن تخلف الدولة اللبنانية في تنفيذ التزاماتها القانونية في تغطية خسائر مصرف لبنان التي جرى التواطؤ على إخفائها، عدا عن تبديد ما تبقى من احتياطي العامة (المادة 3 منه) وهي الحدّ من استعمال الأموال العامة في عملية إصلاح وضع المصارف، وتحميل المصارف مسؤولية الأزمة المالية النظامية».

إذاً، صفير ومجموعته لا يكتفون بتحييدهم عن المسؤولية، بل يسعون إلى إنقاذ مصارفهم المفلسة بالمال العام. يأتي ذلك، رغم أنهم أعدّوا إلى رئيس مجلس الوزراء، تحاول فيه تفنيد سعيها لتطيير المشروع، إذ رأت أنه «بحاجة إلى إعادة نظر جذرية، نظراً إلى ما يكتنفه من عيوب، وخاصة بالنسبة إلى الأحكام الاستثنائية». وقالت الجمعية في كتابها إن المشروع «ينطلق من مقاربة خاطئة لا يتوانى عن ذكرها صراحة بين أهدافه

> **المصارف ترفض المشروع لانها تريد تحصيل مكاسب اكبر، إذ لا يكفي تهريبها من المسؤولية**

مصرف لبنان بعد اندلاع الأزمة وإلزام المصارف بقبض توظيفاتها في القطاع الخاص على سعر الصرف المسمّى خطأ «بالرسمي» وقدره 1500 ليرة لبنانية للدولار الواحد».

في القسم الثاني من الرسالة، تتفرّغ المصارف بوقاحة لفرض مجموعة من الطلبات حتى حين تقر بنفسها بأن المشروع «يطبش» لمصلحتها لأنه «يعترف بصورة غير مباشرة بمسؤولية الدولة، إذ يربط تقييم المصارف بحجم الخسارة الناتجة من سندات اليوروبوندز ومن تخلّف مصرف لبنان عن إعادة الودائع». وبحسب صفير «لا يجوز إخضاع المصارف لمهل قصيرة بهدف إعادة تمويلها تحت طائلة التصفية. فالمصارف تحاول امتصاص خسائر لم تتسبب بها ويقتضي مساعدتها». وأيضاً «لا يجوز تحميل أعضاء مجلس الإدارة الحاليين والإدارة العليا وكبار المساهمين والمفوضين بالتوقيع ومفوضي مراقبة المصارف مسؤولية الأزمة التي نتجت بصورة رئيسية من تخلّف الدولة اللبنانية عن تسديد التزاماتها، ولا يجوز حجز أموالهم، إلّا إذا ثبت خطأهم». كذلك يطلب عدم إعفاء «المشاركين في القرارات المقررة لمصير المصارف من تحمّل مسؤولية أخطائهم، ما يشجعهم على الإهمال واللامبالاة». ومن منطلق حرص صفير على محاسبة المخطئين، يبدي استعداده في نهاية الرسالة لوضع ملاحظاته التفصيلية بتصرف ميقاتي، مبدياً استعداد جمعية المصارف للمشاركة في وضع مشروع سليم وواقعي ومتكامل، في سبيل إعادة النهوض بالقطاع المالي». والمشروع السليم والواقعي في قاموس المصارف يعني العفو عن السرقات السابقة وفتح صفحة جديدة تؤنسن لمرحلة عنوانها سرقة أموال الدولة.

رياضة

سبوت لايت

زحمة المباريات تثير غضب اللاعبين
الإرهاق يصل إلى معدلات غير مسبوقة

خلال أسبوع واحد، شارك عدد من لاعبي كرة القدم في مسابقات محلية، إقليمية وقارية. تكدّس الاستحقاقات فتح فصلاً جديداً ضمن مسلسل الجدل بين جشع روابط الدوريات من جهة، وصحة اللاعبين الجسدية والنفسية من جهة أخر

حسين فحص

عاد اللاعبون إلى فرقهم منتصف الأسبوع الماضي بعد خوضهم التصفيات القارية وتلك المؤهلة إلى كأس العالم مع منتخبات بلادهم. وخلال ثلاثة أيام، شاركوا في الدوريات المحلية، ليلعب قسم منهم بعدها في المسابقات الأوروبية. ثلاث مسابقات مختلفة في أقل من أسبوع أثقلت كاهل اللاعبين، الذين يتعرضون لمعدّلات إرهاق وإصابات غير مسبوقة في عالم كرة القدم.

هناك زيادة واضحة في زحمة المباريات منذ بداية العقد الحالي، تفاقمت وتيرتها مع توسيع المسابقات القارية وتأجيل المباريات المعلّقة جرّاء جائحة كورونا، كما إطلاق مسابقات جديدة مثل دوري المؤتمر الأوروبي من دون إغفال التبعات الناجمة عن تغيير موعد كأس العالم من الصيف إلى الشتاء... التكدّس الخانق لاقى اعتراض عدد من المعنيين في القطاع الكروي، آخرهم مدافع برشلونة، الفرنسي جول كوندي، الذي صرّح لقناة «كانال بلوس» خلال الأسبوع الماضي قائلاً: «هناك كثير من المباريات ووتيرة اللعب أصبحت أكثر شدة، ما يؤدي إلى حدوث كثير من الإصابات». ثم تابع: «ما يزعجني هو أننا عندما نبدي هذه الملاحظة، يقول الناس إننا كنا نلعب كثيراً... حتى لو كان ذلك صحيحاً، فهذا لا يعني أنه كان جيداً من قبل!». تصريحات لاقت تأييد عدد من المعنيين، منهم مهاجم ميلان، البرتغالي رافاييل لياو، عبر موقع «إكس»، كما أنها مثّلت ضمنياً جميع اللاعبين والأندية على حدّ سواء.

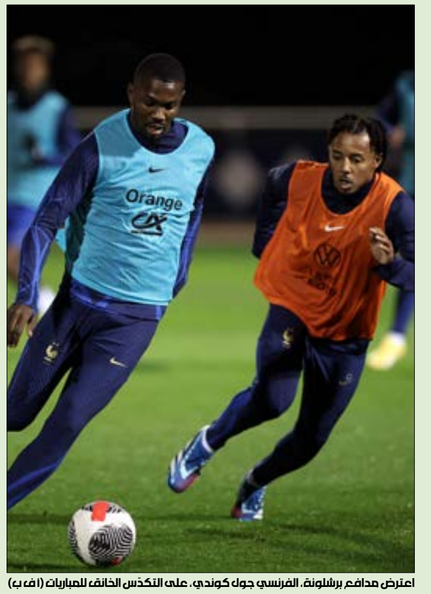
اعترض مدافع برشلونة، الفرنسي جول كوندي، على التكدّس الخانق للمباريات (أ ف ب)

> ما يقرب من نصف اللاعبين المتنافسين في كأس العالم عانوا من إرهاق غير مسبوق بفعل ازدحام المباريات

وبلغة الأرقام، بيّنت مجموعة «Howden» عبر مؤشر إصابات اللاعبين في كرة القدم الأوروبية أن بطولة كأس العالم الأخيرة التي أقيمت في قطر، دفعت لاعبي الدوريات الخمس الكبرى في أوروبا إلى قضاء ثمانية أيام أطول في المتوسط خارج الملاعب بسبب الإصابة خلال الأشهر التي تلت البطولة.

وأكدت الدراسة أنه في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2022، أدّت 88 إصابة مسجلة إلى غياب اللاعبين عن الملاعب لمدة 11,35 يوماً في المتوسط قبل كأس العالم، ولكن ذلك ارتفع إلى 19,41 يوماً في يناير/كانون الثاني من عام 2023 بعد البطولة.

وأظهرت الأرقام حدوث 3985 إصابة في الدوريات «التقليدية» الخمس الكبرى على مدار موسم 2022-2023، كان نصيب الأسد منها للدوريَين الإنكليزي الممتاز (23,6%) والألماني (14,8%)، فيما أسهمت زيادة خطورة الإصابات بارتفاع الخسائر المالية للأندية بالمجمل بنحو 30%، من 553,62 مليون يورو إلى 704,89 مليون يورو.

وفي وقت سابق من هذا العام، أكدت الرابطة الدولية للاعبي كرة القدم المحترفين (FIFPRO) إن ما يقرب من نصف اللاعبين المتنافسين في كأس العالم عانوا من إرهاق ذهني شديد أو متزايد خلال موسم غير مسبوق من ازدحام المباريات. طبعاً، كأس العالم «الشتوية» هي جزء من مشكلة أكبر وأشمل، تطال جميع القيّمين على اللعبة بمختلف هياكلها. فالزحمة ليست نتاج تغيير موعد بطولة واحدة وحشرها في منتصف الموسم، بقدر ما أنها تتعلق بكثرة المباريات من دون تأمين مدة كافية للراحة.

كانت توصية مجلس الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) بإقرار إجراء الأندية خمسة تبديلات في المباراة الواحدة بدلاً من ثلاثة خطوةً جيدة، ولكن ذلك ليس كافياً. الهوس بزيادة العائدات ضاعف الضغط على اللاعبين، وهو ما يستدعي تدخلات طارئة وحازمة للحؤول دون تهديد صحتهم.

دوري ابطال اوروبا
اليونايتد في تركيا: معركة حياة أو موت

يأمل مانشستر يونايتد الإنكليزي ألا ينتهي مشواره في دوري أبطال أوروبا لكرة القدم حتى قبل الوصول إلى الجولة الأخيرة من دور المجموعات، وذلك حين يخوض اختباراً شاقاً جداً في معقل غلطة سراي التركي الليلة الساعة 19:45 بتوقيت بيروت، ضمن المجموعة الأولى.

وحسم بايرن ميونيخ الألماني البطاقة الأولى والصدارة أيضاً قبل استضافته الليلة (الساعة 22:00) لكوبنهاغن وصيف المجموعة برصيد غلطة سراي الثالث نفسه (4 نقاط)، الذي يحلّ في الجولة الختامية ضيفاً على العاصمة الدنماركية.

أما بالنسبة إلى يونايتد، فيقبع في المركز الأخير بثلاث نقاط من انتصار وحيد حقّقه في الجولة الثالثة على كوبنهاغن (1-0)، قبل أن يثار منه الأخير في الجولة الماضية بالفوز

(أ ف ب)

عليه (4-3). وبعدما خسر على أرضه أمام غلطة سراي (2-3) في الجولة الثانية، يدرك يونايتد أن زيارته إلى معقل الفريق التركي ستكون صعبة جداً، ولكن عليه القتال من أجل تجنّب الهزيمة التي ستجعله خارج دائرة المنافسة على البطاقة الثانية.

وتبدو الأمور صعبة جداً على فريق المدرب الهولندي إريك تن هاغ حتى في حال تجنبه الخسارة، إذ يخوض في الجولة الأخيرة اختباراً شاقاً على أرضه ضد بايرن.

وخلافاً ليونايتد الذي يواجه شبح الخروج المبكر، سيكون غريمه أرسنال بحاجة إلى نقطة واحدة من مباراته وضيفه لنس الفرنسي (الليلة الساعة 22:00) كي يحسم البطاقة الأولى عن المجموعة الثانية. ويملك فريق المدرب الإسباني ميكيل أرتيتا الذي يتصدّر ترتيب الدوري الممتاز بفارق نقطة أمام مانشستر سيتي، فرصة أخرى للتأهل حتى لو خسر، وذلك في حال سقوط أيندهوفن الهولندي الثاني أمام مضيفه إشبيلية الإسباني الأخير (الساعة 19:45).

وفي المجموعة الثالثة وبعدما ضمن تأهله، يبحث ريال مدريد الإسباني (الساعة 22:00) عن حسم الصدارة عبر الفوز أو التعادل مع ضيفه نابولي الإيطالي الذي يحتاج إلى الفوز من أجل ضمان التأهل، أو حتى التعادل شرط عدم فوز براغا البرتغالي على ضيفه أونيون برلين الأخير في ذات التوقيت.

وفي المجموعة الرابعة، يلعب إنتر الإيطالي وريال سوسييداد الإسباني من أجل الصدارة بعدما حسماً تأهلهما (10 نقاط لكل منهما)، وذلك حين يحلّ الأول ضيفاً على بنفيكا البرتغالي الأخير من دون نقاط، فيما يلعب الثاني على أرضه ضد سالزبورغ النمسوي (3 نقاط).

وفيات ◄

بسم الله الرحمن الرحيم
إنا لله وإنا إليه راجعون
بالرضى والتسليم لمشيئة الله وقدره
ننعى إليكم المأسوف عليه المرحوم
المهندس غازي عارف منذر
رئيس الحزب الوطني

المُنتقل إلى رحمة الله تعالى نهار الأحد في 2023/11/26 أقيم العزاء نهار الإثنين في 2023/11/27 الساعة التاسعة صباحاً وصُلّي على جثمانه الساعة الثانية عشرة ظهراً في دار البلدة غريفة. قُبلت التعازي بعد الدفن ويوم أمس الثلاثاء في 2023/11/28 من الساعة الخامسة حتى السابعة مساءً في دار البلدة، وتُتقبّل نهار الجمعة 2023/12/1 في دار الطائفة الدرزية بيروت من الساعة الثانية عشرة حتى السادسة مساءً.

تُقبل التعازي على الأرقام التالية:
زوجته: ريما عسراوي منذر: 03/381409
أولاده:
طارق منذر 03/852220 زوجته ليس حيدر
مالك منذر 71/579797
ميرنا منذر 70/689772 زوجة حسام العياش 009966554551619
شقيقه المرحوم وليد منذر، زوجته ندى القاضي 03/957356
شقيقه سمير منذر 76/906206، زوجته وردة حرب 03/637205
شقيقته كميليا منذر 70/531283، زوجة فؤاد منذر 70/531283
شقيقته امية منذر 70/137446، زوجة منذر منذر 03/198057
ولكم من بعده طيب البقاء
الراضون بقضائه: آل منذر وعموم اهالي غريفة

الأخبار
إشتراكات
إعلانات رسمية ومبوبة
وفيات
www.al-akhbar.com
71-513571
01-759500

إعلانات رسمية ◄

تبليغ
الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة
المرجع: دائرة تنفيذ بعقلين
تدعو دائرة التنفيذ في بعقلين طالب الحجز مؤسسة ولي الدين للتمويل والتسليف لصاحبها فريد فرحان ولي الدين المجهولة المقام أو من يُمثلها قانوناً للحُضور إلى هذه الدائرة لاستلام طلب إسقاط المُعاملة المُقدم بتاريخ 2023/1/30 رقم أساس المُعاملة 3003/12 المُقامة بوجه عوض إسماعيل أبو حمدان بموضوع تنفيذ سند دين وعليه اتخاذ محل إقامة ضمن نطاق هذه الدائرة ما لم يكن مُمثلاً بمُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً له وإلاّ جاز إبلاغه كافة الأوراق لصقاً على أبواب المحكمة سنداً لأحكام المادة 409 أ.م.م. باستثناء القرار النهائي.
رئيس القلم
خالد يحيى

إعلان
صادر عن السجل التجاري في بيروت بمُوجب الطلب المُقدم بتاريخ 2023/10/30 تقرر بتاريخ 2023/11/9 شطب المحل التجاري المعروف باسم Writings & Computer العائد للتاجر ليلى يوسف عيتاني من قيود السجل التجاري في بيروت حيث هي مُسجلة تحت الرقم /1021946/ ورقم تسجيلها في وزارة المالية /3439064/.
فعلى كل ذي مصلحة تقديم اعتراضه وملاحظاته في خلال مُهلة عشرة أيام من تاريخ أخر نشر.
أمين السجل التجاري
بالتكليف - مارلين دميان

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت أماني سميح المصري مُوكليها إبراهيم ومرفت أحمد المصري سندي تمليك بدل عن ضائع عن حصتهما بالقسم 14 من العقار 4680 منطقة المزرعة.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمُعاملة التنفيذية رقم 2020/525 غُرفة الرئيس القاضي راني صادق لبيع العقار رقم 791/ وسطاني بالمزاد العلني.
المُنفذة: شركة النسيم العقارية ش.م.ل. وكيلها المُحامي فضل أبوظهر.
المُنفذ عليه: نصوحي الحاج محي الدين حشيشو
السند التنفيذي: حُكم المحكمة الابتدائية في الجنوب رقم 1369 تاريخ 2019/10/10 المُتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 791/ الوسطاني عن طريق بيعه بالمزاد العلني.
تاريخ تبليغ الإنذار: 2021/4/26
تاريخ محضر الوصف: 2021/6/29
تاريخ تسجيله: 2021/9/23
محتويات العقار رقم 791/ الوسطاني: عبارة عن قطعة أرض جزء منها عبارة عن بستان وضمنها مسكن ناطور غير قابل للسكن مُؤلف من غرفتين.
مساحته: 4167م2
بدل التخمين: 2400 سهم: 1,041,750/ل.ا.
بدل الطرح: 2400 سهم: 1,041,750/ل.ا.
حدود العقار: شمالاً: طريق عام شرقاً: العقار 133
جنوباً: العقار 130 غرباً: العقار 122
تاريخ ومكان البيع: لقد حدد نهار الثلاثاء الواقع فيه 2024/1/23 موعداً للبيع امام رئيس دائرة تنفيذ صيدا الساعة الثانية عشر ظهراً.
شروط البيع: على الراغب في الشراء ان يُودع بدل الطرح نقداً وحصراً بالدولار الأميركي في قلم الدائرة، وعليه ان يتخذ محل إقامة مُختاراً له ضمن نطاق الدائرة إذا لم يكن له مقاماً فيه وإلّا أعتبر قلم الدائرة مقاماً مُختاراً له وعلى المُشتري إيداع كامل الثمن ورسم الدلالة 5% خلال مُهلة ثلاثة أيام من تاريخ صدور قرار الإحالة وإلّا تُعاد المُزايدة بالعشر وعلى مسؤوليته.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

اعلان قضائي
تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين مي أبو زيد وإيهاب بعاصيري مُنتدباً.
المُستدعى ضدهم: داود الحاج علي غندور وعلي وحسن وسعاد وخديجة وبسرى رياض التامر وسهام رياض بك التامر المجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الحُكم رقم 2023/139 تاريخ 2023/10/12 والمُقام من لؤي نجدي والذي قضى باعتبار العقار 11 الطويري غير قابل للقسمة العينية وطرحه للبيع بالمزاد العلني أمام العُموم أمام دائرة التنفيذ في صيدا وذلك خلال شهر من تاريخ النشر.
رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
القاضي مريانا عناني
يُبلغ إلى المُنفذ عليه سيمون رفيق العباس المجهول المقام
عملاً بأحكام المادة /409/ أ.م.م. تُنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2019/1982 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. ونتاجاً عن طلب تنفيذ عقد القرض والجدول المُلحق به وكشف الحساب البالغة قيمته 29576,37/د.أ. إضافة إلى اللواحق.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة وفُهلة الإنذار التنفيذي البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
علي حمزة
مأمور تنفيذ بيروت

إعلان
صادر عن دائرة تنفيذ بيروت
القاضي مريانا عناني
يُبلغ إلى المُنفذ عليه حسن علي مرتضى المجهول المقام
عملاً بأحكام المادة /409/ أ.م.م. تُنبئكم دائرة تنفيذ بيروت بأن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2019/665 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالب التنفيذ بنك عودة ش.م.ل. ونتاجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن اللجنة القضائية الناظرة في الخلافات الناشئة عن تطبيق قوانين الإسكان تاريخ 2018/12/4 رقم 2405/ل.ق./2017 المُتضمن فسخ العقد وإلزام حسن علي مرتضى بتسليم كامل القسم رقم 8 من العقار رقم 1761 العمروسية وإلزام المُنفذ عليه بدفع مبلغ 2,000,000 ل.ل.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة وفُهلة الإنذار التنفيذي البالغة خمسة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
علي حمزة
مأمور تنفيذ بيروت

استراحة

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4466

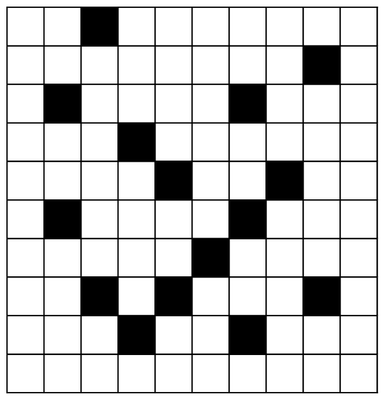

أفقيا
1- يُعرف بإسم جنكيزخان – حلّ العقدة – 2- عاصمتها بوغوتا – 3- سرير – مدينة قديمة في تركيا – 4- مدينة تركية – بصحبتي – 5- قفز – إسم موصول – لاعب على آلة موسيقية – 6- خليج – نهر إيطالي – 7- إله مصري – الشرف والرفعة – 8- ذكر الدجاج – حرف نصب – 9- وكالة أنباء فلسطينية – أدرج الميت في الكفن – آلة موسيقية – 10- فنان لبناني

عمودياً
1- فرعون مصري – 2- أنف الفيل – نوتة موسيقية – 3- طاولة الإداري – تشغيل لمحرك جديد بالأجنبية – 4- متشابهان – في القميص – شحم – 5- آلات لتنظيف الصحون – جواب الرفض – 6- يدّخر المال – للنداء – من الأزهار – 7- من الحيوانات – حبيبة عنترة بن شداد – 8- سياسي ألماني راحل عمل على تحقيق الوحدة الألمانية – يبس اللحم – 9- حرف جر – خلاف ذل – قصر الملك – 10- إحدى الولايات المتحدة الاميركية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- أرفين رومل – 2- ين – السادات – 3- ريشليو – جيش – 4- تنفّ – هلسنكي – 5- يا – آفة – 6- نحل – ملح – اي – 7- داعل – غلف – 8- يم – الهون - 9- نول – تيبر – 10- أرنافور – وا

عمودياً
1- ايرتون سينا – 2- رنين – موز – 3- شفيلد – لن – 4- يال – ١١ – 5- نليه – معلوف – 6- رسول الله – 7- وا – سفح – وتر – 8- مدجنة – غنيّ – 9- لايك – ال – بو – 10- تشي غيفارا

sudoku 4466

			7	2			8	
7	6	2	8			3	9	1
			1				6	
6				4		9		
	2			1			7	6
		4		3				2
	4			7	5			
2	8					7		
	1		4		9			5

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أو عمودي.

حل الشبكة 4465

3	5	2	9	4	7	8	1	6
9	6	1	3	5	8	7	4	2
7	8	4	2	6	1	3	5	9
4	7	9	6	1	5	2	3	8
5	1	6	8	3	2	9	7	4
8	2	3	7	9	4	1	6	5
1	9	8	4	7	6	5	2	3
6	3	7	5	2	9	4	8	1
2	4	5	1	8	3	6	9	7

مشاهير 4466

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

موسيقار سوري (1939-2023). درس الموسيقى في ألمانيا
8+6+9+3 = ربّان السفينة ■ 4+1+7+5 = يضيءُ المكان ■ 10+11+2 = جديد بالأجنبية

حل الشبكة الماضية: **هيلاري مانتل**

طوفان الأقصى

القضاء على المقاومة الفلسطينية وعلى ثقافة المقاومة تمهيداً لجيل عربي جديد ينحني طواعيةً للاستعمار. هذا ما خرج به أغنى رجال في العالم خلال لقائه برئيس الوزراء الصهيوني أول من أمس. مالك «أكسس»، تنفّس الصعداء واطمأن إلى عودة كبار المعلنين إلى منصّته، بعدما تلا فعل الندامة في تل أبيب

الملياردير الجنوب أفريقي ينحاز إلى نظام الأبارتهايد

إيلون ماسك... «رهينة» بيد إسرائيل

علي عواد

وصل إيلون ماسك يوم الإثنين، إلى كيان الاحتلال للقاء المسؤولين ومشاهدة المواقع التي استهدفتها «حماس» في عملية «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول (أكتوبر). أتت الزيارة في وقت يواجه فيه ماسك تداعيات دعمه «منشوراً معادياً للسامية» (11/20/ 2023) على منصة X في وقت سابق من الشهر الحالي، ما أدى إلى نزوح جماعي لكبار المعلنين عن المنصّة، على رأسهم IBM و«أبل» و«ديزني» واستوديو الأفلام «لايونزغايت» وغيرهم. أما بالنسبة إلى قادة الاحتلال، فكان اللقاء فرصة لإيصال سرديّتهم المزيّفة عن الحرب والتغطية على الهزيمة عبر استخدام مالك X، مع كل ما يمثله من قاعدة شعبية حول العالم.

جال إيلون ماسك ورئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو في «كيبوتس كفار عزة» بمرافقة أمنية، حتى إنّ الملياردير الجنوب أفريقي ارتدى سترة عسكرية. عُرضت على ماسك صور وفيديوات التُقطت خلال هجوم «حماس» وبعده. بعد الزيارة، جرت محادثة بين الرجلين بُثّت بشكل صوتي ومباشر على منصة X استمرت حوالى 20 دقيقة. بدأت بحديث نتنياهو المهزوم الذي وجد في استقطاب ماسك محاولةً لتغطية هزيمته المرّة وتغيير السردية عبر العالم، قائلاً «هذه زيارة لا تشبه أي زيارة أخرى لأنك بدأتها في المجتمعات المجاورة لغزة، حيث وقعت المذبحة المروعة. لقد ذهبنا إلى هناك معاً ثم عرضت عليك فيلماً قصيراً عن بعض الأهوال واتساءل عما إذا كان بإمكانك أن تتحدث عن بعض انطباعاتك عما رأيته». قال ماسك إنه «كان من المزعج رؤية مشهد المذبحة». وأضاف أنه «من المثير للقلق» رؤية «الفرحة التي يعيشها الناس الذين يقتلون المدنيين الأبرياء». ثم أشار نتنياهو إلى أن «حماس» عبارة عن «طائفة تدعو للموت»، وأكد أنّ «الأخبار سوى تدمير حركة «حماس» الإرهابية من أجل تحقيق مستقبل أفضل لغزة»، واتفق ماسك مع نتنياهو على أن «حماس» منظمة «إرهابية» تضمر «نوايا إبادة جماعية تجاه الشعب اليهودي». كما أردف نتنياهو قائلاً «إذا كنت تريد الأمن والسلام وحياة أفضل لسكان غزة، فأنت بحاجة إلى تدمير «حماس». عليك أولاً أن تتخلّص من النظام السام كما حدث في ألمانيا واليابان». فرد ماسك «ليس هناك خيار آخر». وأشار ماسك إلى أن سقوط ضحايا من المدنيين «أمر لا مفر منه» وأن «إسرائيل تحاول تجنب وقوعهم في حربها ضد «حماس»».

من جهته، قال نتنياهو إن «إسرائيل تبذل جهوداً لتقليل الخسائر في صفوف المدنيين، بينما تستهدفهم حماس عمداً»، مشدداً على أنه «علينا أن نجعل غزة منزوعة السلاح بعد تدمير «حماس»، وعلينا أن نتخلص من التطرف في غزة... وبعد ذلك يتعين علينا أيضاً إعادة بناء غزة». هنا أعرب الملياردير أنّه يود المساعدة في إعادة بناء غزة بعد الحرب الحالية، وأكد أن إعادة تأهيل المنطقة خطوة مهمة لمنع حرب مستقبلية. إلى هذا الحد جرى الحديث بشكل متوقع، لكن ما حدث بعد ذلك كان مريباً بعض الشيء. المحادثة التي نشرها رئيس وزراء العدو على حسابه على منصة X، وأعاد نشرها إيلون ماسك، بدأت تتخذ منعطفاً مقلقاً مع بداية حديث نتنياهو عن استغرابه التظاهرات المناوئة لـ«إسرائيل» في كبرى المدن الأوروبية، مشيراً إلى «أنهم يتظاهرون ضدنا لأنهم كارهون لنا»، وهم كذلك «لأنهم يكرهون الولايات المتحدة». وهنا حاول ماسك قول إنها تظاهرات مؤيدة للشعب الفلسطيني، وأغاظ نتنياهو من عبارة «من النهر إلى البحر» موضحاً أنها عبارة تعني القضاء على «إسرائيل». ثم انجرف رئيس الوزراء المأزوم واليائس في الحديث، فتحدّث عن أنّ هناك «حاجة إلى تغيير جذري للثقافة في الدول العربية على شاكلة ما حدث في الإمارات وغيرها». وتحدث عن ضرورة التغيير المنهجي لما يتم تدريسه في المساجد والمدارس الدينية. وأشار إلى أن «إسرائيل تعمل حالياً على تحويل الدين والمجتمع في دول الخليج، بحيث تقبل القيم الليبرالية والصهيونية». وأضاف «أعتقد أنّ هناك أيضاً ضعفاً مدمجاً في التعليم العالي الغربي، الأمر ليس جديداً، في عام 1933، بعد أيام قليلة من حلول فصل الشتاء، أنشئ «اتحاد طلاب أوكسفورد». وكان هناك نقاش. هل يجب أن يقاتل هذا الجيل من أجل الملك والوطن؟ وقرروا أن لا يقاتلوا بنسبة 2 إلى 1 تحت أي ظرف من الظروف. حسناً، سرعان ما تعلموا بشكل مختلف. أنهم لن يتمكنوا من القتال إذا تسامحوا مع هذا النوع من العدوان الذي كانت ألمانيا ترتكبه والهمجية التي سرعان ما انتشرت إلى بريطانيا، وسرعان ما انتشرت إلى العالم أجمع. ولهذا لن نتسامح مع هذا النوع من الهمجية الذي أقدمت عليه «حماس». وأكمل: «أعتقد أنه بمجرد أن ندرك أنه يتعين علينا توحيد كل قوى الحضارة ضد هذه الهمجية الجديدة، هذه العصور الوسطى الوحشية التي تحاول منع مستقبل أفضل لنا جميعاً. أعتقد أنه إذا هزمنا «حماس»، يمكننا العودة إلى السلام مع المملكة العربية السعودية. وسنتمكن من تحقيق هذا المستقبل».

بعد انتهاء المحادثة، ذهب إيلون ماسك لزيارة الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، وقال له إنه تحدث مع رئيس الوزراء، ومن الواضح أنه «ليس هناك خيار سوى قتل أولئك الذين يصرون على قتل المدنيين». ثم أضاف أنّ الأمر الثاني الذي يجب أن يحدث هو «تغيير نظام التعليم في غزة، كي يأتي جيل جديد لا يكون من القتلة والأمر الثالث أنه يجب بناء حياة مزدهرة».

من المدهش فعلاً مشاهدة مفاعيل أدوات الضغط الإسرائيلية. قبل أسابيع قليلة، خلال حديث له مع بودكاست ليكس فريدمان (الأخبار 2023/11/14)، قال ماسك «إن ما تفعله إسرائيل هو خلق عدد من أعضاء «حماس» أكبر مما تقتلهم، وبالتالي فإن مشروعها برمته أمر غير مجد». ما الذي تغيّر؟ ألم يعد ماسك متأثراً بمشاهد قتل الأطفال والنساء في غزة؟ ولا لرؤية سكان شمال القطاع ينتظرون هطول الأمطار كي يشربوا الماء؟ أم أنها الأدوات التقليدية نفسها للضغط على الشركات وأصحاب الملليارات، التي تتكرّر عند كل مفصل تاريخي. ذات يوم، نشر ماسك عبارة متداولة تقول: «لمعرفة من يحكمك، ما عليك سوى معرفة من لا يُسمح لك بانتقاده»...

زر غزة يا إيلون

مع وصول إيلون ماسك إلى كيان الاحتلال ولقائه الصهاينة، انطلقت حملة على منصة أكس بعنوان «زر غزة يا إيلون». دعت الحملة الملياردير الجنوب أفريقي إلى أخذ مسافة من البروباغندا الصهيونية وزيارة القطاع لرؤية حجم الدمار والمجازر والمحرقة التي ارتكبتها القوات الصهيونية بحقّ مواطنيه. وانتشرت الصور التي تظهر أطفال غزة الشهداء والجرحى ومقطّعي الأطراف مع دعوة ماسك إلى «الوقوف إلى الجانب الصائب من التاريخ» ورؤية حقيقة الكيان الإبادي الذي تمثّله إسرائيل

> نشر ماسك مرةً جملة مفادها: «لمعرفة من يحكمك، ما عليك سوى معرفة من لا يُسمح لك بانتقاده»

أحمد مناصرة... صورة العذاب الفلسطيني

بات رمز الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. عادت صورته إلى الواجهة مع اتفاق تبادل الأسرى. هو الذي اعتُقل طفلاً في الـ 13 من عمره عام 2015. كبُر في زنزانة انفرادية وموروس بحقه شتى أنواع التعذيب النفسي التي كانت تستخدم على مرضى أميركيين وكنديين لإعادة برمجة أدمغتهم ضمن برنامج «أم كي الترا». الذي طوّره الطبيب النفسي الإسكتلندي دونالد إوين كاميرون. منذ ثمان سنوات، يعيش الفتى بلا اتصال مع العالم الخارجي. هو مع أفكاره. وابن العمّ الذي استُشهد أمامه. وساعات التعذيب وأيام العزل. والأهل البعيدين. والمستقبل المجهول. والواقع المسلوب. والأرض المباحة لشتى أنواع القهر

غادة حداد

أُطلق عليه الرصاص، دُعس وضُرب واعتُقل، وحُكم عليه بالسجن 12 عاماً. بات أحمد مناصرة رمزاً للأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي. ولكثرة جرائم العدو، تولد الرموز بشكل دوري. ولد أحمد مناصرة في 22 كانون الثاني (يناير) 2002 في بيت حنينا في القدس المحتلة، واعتُقل في 12 تشرين الأول (أكتوبر) 2015. كان يتجوّل يومها برفقة ابن عمه حسن مناصرة حين هاجمتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي بالرصاص والدهس، زاعمةً أنهما كانا ينويان تنفيذ عملية طعن في القدس، ما أدى إلى استشهاد حسن وإصابة أحمد، الذي نُقل مكبلاً وهو ينزف بين الحياة والموت إلى المستشفى، وقد ظن كثيرون يومها أنه استُشهد، ليتبين أنه لا يزال على قيد الحياة.

> وصف دونالد إوين كاميرون بالرجل الذي «باع روحه» لوكالة الاستخبارات المركزية ودمّر حياة المرضى الأصحّاء عن عمد

صورة لأحمد مناصرة عند اعتقاله وصورته اليوم. الشاب الذي كبر في سجون الاحتلال، يظهر في أجدد صوره بملامح غضب، خوف، لمن سلبت منه حريته، بعدما سرقت منه أرضه. تظهر الآلام والصدمات النفسية في عيون ضحاياها، في قسوة نظراتهم، في حزن لا يمكن إخفاؤه مهما علت الضحكات. ينظر بألم ولوم تجاه العالم، والظلم، والاستقواء على طفل، على استغلال ضعف فرد أمام حقد جيش ومستوطنين.

في فيديو آخر، يُسأل أحمد عن رغبته بالخروج من المعتقل، يجيب «أه»، ويسأل عن عصافيره، ويشتاق لأهله. لم يعد ذاك الطفل في الـ 13 من عمره. خلال سنوات اعتقاله، موروست بحقه شتى أنواع التعذيب النفسي التي كانت تستخدم على مرضى أميركيين وكنديين لإعادة برمجة أدمغتهم، ضمن برنامج «أم كي الترا»، الذي طوّره الطبيب النفسي الإسكتلندي دونالد إوين كاميرون، الذي استغلّ بدوره مرضاه وضعفهم، لبسط سلطته العلمية على أدمغتهم، وبالتالي حياتهم. كان المرضى أول الضحايا، وأحمد أحدثهم.

أجرى كاميرون «تجارب مونتريال» في «معهد الآن التذكاري» في كندا أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، وهي سلسلة من تجارب غسيل الدماغ، تحولت إلى جزء من مشروع أكبر لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، واعتبرت بمثابة سلاح عسكري محتمل خلال الحرب الباردة.

كانت البداية في أوائل خمسينيات القرن الماضي، في محاولة وكالة الاستخبارات الأميركية السيطرة على العقل البشري لاعتقادها بأنّ للسوفيات القدرة والتقنيات للتحكم بالعقل، بعدما استطاعوا أخذ اعترافات من جنود كنديين، عبر التلاعب بعقولهم عبر العزل وحرمانهم من حواسهم. عقد الأميركيون العزم على مواكبة سباق التسلح، وبدأ الباحثون في تجربة أساليب الاستجواب واستخدام المؤثرات العقلية، التي سيُصنَّف الكثير منها لاحقاً على أنها أداة تعذيب. بعد بحث مكثّف في تقنيات التحكم بالعقل، تمت الموافقة عام 1953 على مشروع «أم كي الترا» الذي استمر حتى عام 1963.

كان هدف المشروع التحكم بإعادة برمجة العقل البشري، رغم أنّ أبحاث كاميرون بدأت بهدف علاج بعض الاضطرابات النفسية، كـ «انفصام الشخصية»، إلا أنه كان سعيداً بفكرة مناهضته للشيوعية، وسخّر مرضاه كجزء من الجهد الذي بُذل أثناء الحرب الباردة، حيث قارنهم بسجناء الحرب، وكانت أساليبه تهدف إلى تحطيم الجنود الأسرى ومنع مقاومتهم، والتقويض الفعلي للقدرة على المقاومة، مشيراً إلى أنّ انهيار الفرد تحت ضغط الاستجواب المستمر موازٍ لانهيار أسرى الحرب أثناء التحقيق. يوصف كاميرون بالرجل الذي «باع روحه» لوكالة الاستخبارات المركزية ودمّر حياة المرضى الأصحاء عن عمد.

أجرى كاميرون نظرية سيغموند فرويد المعيارية، التي تعتمد على «المعالجة بالكلام» لفهم الأسباب الجذرية للاضطراب النفسي، ولجأ إلى «القيادة النفسية»، ليس بهدف معالجة مرضاه بل للتحكم بهم، وتلقينهم سلوكيات جديدة صحية. جرى ذلك عبر الدخول إلى عقولهم وكسر النمط السلوكي، لإعادة الذهن إلى المرحلة التي كان فيها عند الولادة. واعتقد كاميرون أنه يمكن الوصول إلى تلك المرحلة عبر مهاجمة الدماغ دفعةً واحدة للعبث بوظائفه الطبيعية. أراد تدمير كل شيء وبلوغ الصفحة البيضاء الطاهرة.

أثناء المشروع، استخدم أساليب عدة منها المخدرات والتنويم المغناطيسي وأجهزة كشف الكذب، والإشعاع، ومجموعة متنوعة من الأدوية والسموم والمواد الكيميائية، والصدمات الكهربائية، والعزل الانفرادي. اعتمدت هذه التجارب على مجموعة من الأشخاص الخاضعين للاختبار، بعضهم تطوّع بحرية، وبعضهم بالإكراه، وبعضهم لم يكن لديهم أي فكرة على الإطلاق عن مشاركتهم في برنامج بحثي دفاعي شامل. كانت الفئات الأكثر ضعفاً ضحية هذا البرنامج، من ذوي الاحتياجات الخاصة في مدارس حكومية، والجنود، والأفراد الذين يعانون من اضطرابات نفسية، والسجناء الذين كانوا على استعداد لإعطاء الموافقة مقابل وقت إضافي للترفيه أو تخفيف الأحكام.

أدت هذه التجارب إلى أضرار دائمة في دماغ المرضى، إذ عانوا من فقدان الذاكرة، وأعراض طفولية مثل مصّ الأصابع، والتقوقع في وضعية الجنين، والاضطرار لإطعامهم بالمعلقة، ومطالبتهم بذويهم، وفقدان شبه كامل للذاكرة والارتباك، وسلس البول، وظهور حالات من الضياع الشديد والهلوسة، وانخفاض موقت للفعالية الفكرية خلال الحرمان الحسي وبعده مباشرةً. كذلك، خسر المرضى تدريجاً قدرتهم على الكلام والمشي. عادوا إلى المرحلة الأولى من حياتهم، إلى فراغ الطفل في جسد ناضج. خسروا تاريخهم وتجاربهم ومخزونهم البشري.

خلال الخمسينيات، شرع أستاذ علم النفس في جامعة «ماكجيل» في مونتريال دونالد أو. هيب، وهو ناقد لاذع لكاميرون، في دراسة ترصد تأثير العزلة الحسية على الإدراك البشري. وخلص إلى أن السجناء المحتجزين في الحبس الانفرادي، ظهرت عليهم علامات اليأس، والارتباك، والهلوسة، إضافةً إلى الآثار العميقة للحبس الشديد. تجاوزت تجارب هيب مستوى العزلة التي يعيشها السجناء عادةً في الحبس الانفرادي، وعرض على طلاب الدراسات العليا الذكور 20 دولاراً يومياً للبقاء في غرف صغيرة، تحتوي فقط على سرير. لم تصمد الغالبية أكثر من بضعة أيام في عزلة. في تلك المدة، لم يتمكنوا من التفكير بوضوح في أي شيء لبعض الوقت. أظهرت سلسلة من الاختبارات المعرفية أن القدرات العقلية للمتطوعين ضعفت بشكل موقت، إذ تم تشغيل أشرطة تتحدث عن وجود الأشباح والأرواح الشريرة أثناء عزلتهم. وعند مقابلتهم لاحقاً، اتّضح أنهم باتوا يصدقون هذه المعتقدات. كما أظهروا أداءً سيئاً في مهام المدرسة الابتدائية، التي تتضمن العمليات الحسابية البسيطة، وربط الكلمات، والتعرف إلى الأنماط. وعانوا من القلق الشديد والاستجابات العاطفية الطفولية والهلوسة الواضحة.

لم تكن هلوساتهم بصرية فقط، فقد سمع أحد المتطوعين بشكل متكرر تشغيل صندوق الموسيقى، وسمع آخر جوقة كاملة ترافق رؤيته لشروق الشمس فوق الكنيسة.

هناك حتماً فرق كبير بين العزلة الطوعية، مهما كانت متطرفة، والوضع الذي يجد فيه الآلاف السجناء الأسرى أنفسهم اليوم داخل زنازين لفترات طويلة من الزمن. يستخدم الاحتلال الإسرائيلي تكتيكات التعذيب هذه في سجونه، وكان قد استخدمها على الأسرى العراقيين في «سجن أبو غريب»، كما قُمع عبرها المعارضون لتطبيق سياسات السوق الحرة لأفكار «مدرسة شيكاغو» في الأورغواي والبرازيل وتشيلي والأرجنتين في سبعينيات القرن الماضي.

قاوم السجناء هذه التجارب، رغم محاولات حرمانهم من ذواتهم، وإعادتهم إلى مرحلة الطفولة وفقدان إحساسهم بالمكان والزمان. بقوا على اتصال بالعالم الخارجي عبر مراقبة أصوات العصافير لمعرفة بداية اليوم الجديد. لكن لا رفيق زنزانة لأحمد مناصرة يطبطب له، يحلمان سوية بحرية الغد، بعملية تبادل أو التخطيط سوية لعملية جديدة للمقاومة. أحمد مناصرة بمفرده، لا اتصال مع العالم الخارجي، هو مع أفكاره، وابن العمّ الذي استُشهد أمامه، وساعات التعذيب وأيام العزل، والأهل البعيدين، والمستقبل المجهول، والواقع المسلوب، والأرض المباحة لشتى أنواع القهر والعذاب.

فنون بصرية

أسّس مادّة بصرية من رحم الثقافة العربية

حلمي التوني يعود إلى بيروت بـ «ألف كتاب وكتاب»

«كانت مهمّتنا إيصال الفنّ إلى الناس، وهذا من أهمّ دوافع اهتمامي بتطوير أغلفة الكتب التي تدخل بيوتهم» قالها مرةً حلمي التوني (1934)، لكنّ عمله لم يقتصر على أغلفة الكتب، بل تعدّاه إلى بوتقة متنوّعة غطّت أكثر من أسلوب فنّي على صعيد اللوحة والنّص والخطّ والتخطيط... «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب» المقام حالياً في «السي سايد أرينا»، يوجّه تحية إلى الفنّان والمصمّم المصري المعروف عبر معرض يغطّي نصف قرن من مشواره، الذي كانت بيروت محطّة وازنة فيه

مانّة حمّوي

ينتمي حلمي التوني (1934) إلى جيل من التشكيليين المصريين المؤمنين بقيم راسخة في حياتهم الفنيّة على رأسها العدالة الاجتماعية، والوحدة العربية، ومقاومة الهيمنة ومساواة المرأة وقضية فلسطين، هو الذي صمّم عدداً كبيراً من ملصقات المقاومة وبوستراتها. سعى التوني إلى التعبير عن هذه القيم وفق تصوّرات جمالية مبتكرة لا تغيب عنها مفاهيم مثل الخصوصيّة، وترتكز إلى وعي يتعلق برؤية الفنّان للهويّة العربية.

يوجّه معرض «بيروت العربي الدولي للكتاب» في دورته الـ65 المقامة حالياً في «السي سايد أرينا»، تحيةً إلى الفنّان والمصمّم المصري المعروف عبر معرض «التونسي... ألف كتاب وكتاب» الذي يغطي خمسين سنة من مسيرته الفنية، ويضمّ أعمالاً من أربعة مصادر هي «دار الشروق»، ومجموعة الناشر اللبناني عبودي أبو جودة، و«المؤسّسة العربية للدراسات والنشر» ومجموعة الكويتي خالد العبد المغني (صديق حلمي ومتابع لأعماله) الذي قام بمبادرة خاصّة تقوم على أرشفة عدد كبير من أعماله من بينها 4000 غلاف كتاب ومجلة وغيرهما. ومن بين الأعمال المعروضة «بروفات» قبل الطبع من حلمي نفسه من بينها ماكيت جريدة «السفير». علماً أنّ النسبة الأكبر من الأعمال المعروضة هي من مجموعة أبو جودة النادرة.

إلى جانب المعرض المستمرّ لغاية الرابع من كانون الأول، شهدت قاعة الأنشطة الثقافية أول من أمس ندوة من تنظيم «النادي الثقافي العربي» حول أعمال التوني، تحدّث فيها عبر الفيديو نظراً إلى وضعه الصحي وعدم استطاعته حضور هذا التكريم. استعرض التوني مسيرته الفنيّة في لبنان وعلاقته بعدد من الشخصيات كالراحل طلال سلمان، وهو مصمّم لوغو جريدة «السفير» والماكيت. كما عرض لعلاقته مع الفنان كميل حوا (الذي زاره وسجّل معه الرسالة الفيديوية) وإلياس سحّاب وغيرهم، إضافةً إلى انطلاقته من «النادي الثقافي العربي».

تحدّث في الندوة حوّا ومديرة «معهد الفن العربي» في «الجامعة اللبنانية الأميركية» ياسمين نشّابة طعّان وصاحب «الفرات للنشر والتوزيع» عبودي أبو جودة.

يشرح التوني في الفيديو تفاصيل مجيئه إلى لبنان، حين ذهب مرة إلى عمله (مشرفاً فنياً لإصدارات «دار الهلال» في القاهرة). واكتشف صدور قرار من الرئيس المصري أنور السادات بفصل 104 صحافيين لمطالبتهم بإنهاء حالة اللاحرب واللاسلم مع إسرائيل. كان التوني الفنّان الوحيد في قائمة ضمّت: نجيب محفوظ، وتوفيق الحكيم، وأحمد بهاء الدين، والفريد فرج، وجمال الغيطاني الذين نُقلوا إلى العمل في هيئة الاستعلامات. ويضيف: «دخلت إلى رئيس التحرير يوسف السباعي أسأله عن القرار، فأجابني: الشيوعيون ضحكوا عليك». لم يكن التوني شيوعياً بطبيعة الحال، مضيفاً: «كلّ حركة اعتراضية كانت تلقى على عاتق الشيوعية، وهناك رؤية غير مكتملة تجاه القومية العربية». أمضى التوني شهرين لا يعرف ماذا يفعل. أراد عرض أعماله، لكنّ قاعات القاهرة أقفلت في وجهه. هكذا وجد نفسه في بيروت في عام 1971. وكانت نقلةً كبرى في حياته: «استفدتُ من انفتاح لبنان على الغرب وكانت الطباعة متقدّمة، والإمكانات متوافرة، التحقتُ بـ«المؤسسة العربية للنشر» بسبب علاقتها بالناشر عبد الوهاب الكيالي، وبالمقاومة الفلسطينية التي كانت قد انتقلت أيضاً إلى بيروت». لفت حوّا في كلمته إلى أنّه «ليس هناك مكان أنسب لتكريم التوني من «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب»، حيث رحّب التوني بالفكرة، لكنّها كانت تحتاج لإمكانات أكثر، رغم ذلك نجحنا في إقامة المعرض». وأضاف: «بدأت علاقتي بالفنان التوني بعد وصوله إلى بيروت مباشرة، ضمن فريق ضمّ عدداً من الصحافيين، ومع تعمّق علاقتنا، شدّني انشغاله بإيصال الفن إلى الناس، فكرنا في البحث عن سبل لنشر الفن، لكن العبور الذي حقّقه حلمي كان أبعد بكثير عبر أغلفة الكتب التي كان ينجزها لتدخل كلّ البيوت».

> ينتمي إلى جيل من التشكيليين المصريين المؤمنين بقيم راسخة في حياتهم الفنية على رأسها فلسطين والعدالة الاجتماعية ومساواة المرأة

صاحب فكرة تكريم التوني هو حوّا الذي قال لـ«الأخبار» إنّ الفنان قدّم للنادي تصميم ملصق معرض الكتاب هذا العام. سئل عن أفكار، فجاءته فكرة تكريم التوني لأسباب عدّة منها، أنّه «المكان الطبيعي لتكريمه لأنّه فنان عربي عاش في بيروت مدة طويلة، ولعب دوراً رئيسياً ليس فقط في مجال رفع المستوى في تصميم أغلفة الكتب، ولكن أيضاً في دفع دور النشر نحو إعادة التفكير في الأسماء التي تكلّفها بتصميم كتبها، وبدأ نشر الكتب يتخذ طابعاً أفضل منذ أن مارس تصميم الأغلفة في بيروت في السبعينيات، وشاءت المصادفات أنّ العمل الأول لحلمي لدى وصوله إلى بيروت، هو تصميم شعار «النادي الثقافي العربي» لمعرض الكتاب، وفاز التوني بثلاث جوائز للتصميم من معرض الكتاب. لحلمي صلة بالكتاب وبالمعرض وتكريمه هو أقلّ ما يمكن، ودوره في لبنان بارز ومتميّز، وشاءت المصادفات أن أحلّ على القاهرة في زيارة خاصّة، فقصدت حلمي للاطمئنان إلى صحّته، بعد ورود أخبار عن تدهور حالته. وعملاً برفع معنويّاته وكونه مستحقّاً بجدارة، جاءت الفكرة، وأعتبر أنّنا وُفّقنا بها لأنّها كانت

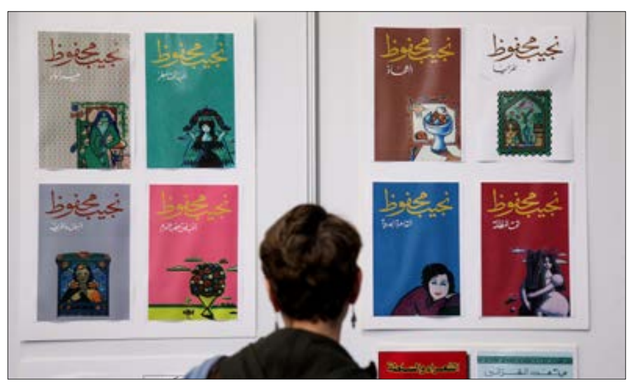

يجب أن تحصل قبل يومنا هذا، فهو صاحب زخم من الإنتاج البديع والمتنوّع، وبيروت كانت مطبعة الكتاب العربي الأولى في ذاك الوقت، والمطابع في بيروت لم تتوقّف حتى أحلك الظروف». ويضيف حوّا: «كان مطلوباً نشر إعلانات أكثر حول هذا المعرض، وأن يرتاده أناس أكثر لكنّ الظروف حالت دون ذلك، وهذا المعرض لا يغطي إلا جزءاً محدوداً من إنتاجه، وأظنّ أنّه أكبر دافع لتعزيز فكرة أرشفة أعمال حلمي التوني وإصدارها في الأعمال الكاملة التي تنشر للمؤلفين وليس للمصمّمين، فهو ظاهرة استثنائية حقيقية بحيوية وتنوّع وجمال الأفكار وروحه في تصميم غلاف كلّ كتاب». أمّا ياسمين نشّابة طعّان، فتقول لنا: «في هذه الأوقات الصعبة، أتساءل أحياناً ما الذي يدفع إلى تعليم الفن والتصميم، وأرى أنّ تدريس التصميم في هذه المنطقة أصبح أكثر أهمية من أيّ وقت مضى في هذا العالم القبيح. لذا، فأنا لم أعد أعلّم طلابي عن الأشكال والألوان، بل أعلمهم القيم والأخلاق، وأعلّمهم عن الإنسانية وما علّمني إياه حلمي عبر رسوماته، فهو أسّس مادّة بصرية خاصّة بالمنطقة العربية، أعلّمهم ما علّمني إيّاه حلمي التوني».

واستعرضت طعّان مجموعة من رسومات التوني منذ أن رسم نفسه مع شقيقته، قائلاً إنّه لا ينسخ صورة، بل يرسم فكرة ويحوّلها إلى رسم، كما عرضت مفهوم حريّة المرأة في رسوماته والمساواة مع الرجل وارتباطه المتجذّر بالقضايا المحقّة في الوطن العربي.

وتحدّث عبودي أبو جودة عن تجربته مع الفنان التوني وأهميته على أكثر من صعيد فنّي، فـ«أغلفته كانت شبيهة جداً بمضمون النّص، فضلاً عن أنّه حوّل تصميم الغلاف إلى عمل فنيّ رائع لا ينفصل عن مضمون الكتاب، لكنه في الوقت نفسه لوحة بصريّة مميّزة». ويضيف: «يضمّ المعرض أعمالاً من بدايات التوني في مجلّة «الكواكب» واستلامه الإدارة الفنيّة في «دار الهلال»، كما عدداً من أغلفة كتب إحسان عبد القدّوس صدرت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات. وهناك عدد كبير من الملصقات وأغلفة الكتب التي نفّذها لـ«مؤسسة الدراسات العربية» و«دار العودة» و«دار ابن رشد»، وسبعة ملصقات تعود إلى معرض الكتاب صمّمها لـ«النادي الثقافي العربي» في عام 1974، وأعماله مع «دار الشروق» حيث تسلّم مهمّة التصميم الفني فيها ومجلة «وجهات نظر» بعد عودته إلى القاهرة، وملصق لفيلم «الحرام» الذي صمّمه عام 196. في جعبة حلمي التوني حوالى 4000 عمل، لم نستطع إحصاءها بصورة كاملة، إذ نعرض حوالى 300 عمل فقط لا غير، لكنّها تشكّل غنى كبيراً».

معرض «التونسي... ألف كتاب وكتاب»: جناح الأنشطة الثقافية والندوات ـ حتى الثالث من كانون الأول (ديسمبر) ـ «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب» ـ «السي سايد أرينا» (واجهة بيروت البحرية)

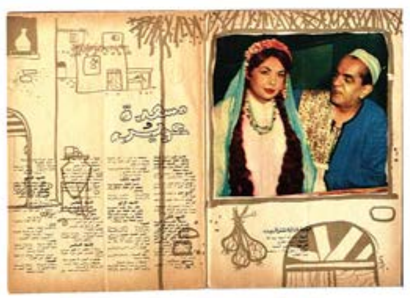

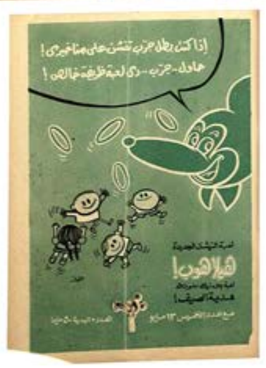

(صور حيدر بو)

الأخبار
al-akhbar
الاربعاء 29 تشرين الثاني 2023 العدد 5073

هوامش على دفتر «الطوفان»

BBC تتفوّق على نفسها في السقوط المهني

نزار نصر

رغم كلّ الانتقادات التي واجهت «هيئة الإذاعة البريطانية» (BBC) بسبب تغطيتها المتأسرلة للعدوان على غزّة، تواصل الشبكة المملوكة للحكومة البريطانية المجاهرة بانحيازها للسردية الصهيونية، بل تتفوّق على نفسها في الصفاقة. لعلّ العدوان على غزة كان المحطة الأبرز في كشف زيف الإعلام الغربي برمّته وBBC ليست سوى مثال واضح. الشبكة التي ترفع شعار المهنية والموضوعية، طردت موظفين يعملون لديها بسبب تأييدهم لفلسطين، فيما استقال آخرون على خلفية سياسة المؤسّسة التي نشرت، خلال العدوان، تقريراً يزعم أنّ «حماس» تبني أنفاقاً تحت المستشفيات والمدارس، ممهدةً بالتالي لمجزرة «مستشفى المعمداني». ولم تتوان المحطة عن وصف المتظاهرين المناصرين لفلسطين في لندن بأنّهم «موالون لحماس»، فضلاً عن دخول مراسلتها لوسي ويليامسون مع قوات الاحتلال إلى داخل مجمّع «الشفاء» الطبّي. رغم كل هذا السقوط الأخلاقي والمهني، ها هي BBC تخرج بآخر «بدعها» التي طالت التزوير في الترجمة!

هكذا، نشرت المحطة يوم الجمعة الماضي مقابلة مع الأسيرة المحرّرة سارة عبد الله قبل إطلاق الدفعة الأولى من الأسرى الفلسطينيّين المحرَّرين. لكن يبدو أنّ القناة لم تتمكّن من «العضّ على الجرح» بشكل كامل، فأبت إلّا أن تذكّر بصهيونيتها، عبر التغيير في الترجمة التي تظهر على الشاشة وتحريفها بما يخدم سرديّتها الصهيونية. تحدّثت عبد الله عن إذلال الاحتلال للأسيرات وتركهنّ في البرد بلا كهرباء أو تدفئة ورشّهن برذاذ حارق. ورغم أنّ الأسيرة المحرَّرة لم تذكر «حماس» ولو مرّة، إلّا أنّ إحدى الجمل في ترجمة BBC كانت كما يأتي: «لم يهتمّ بنا أحد، وحدها «حماس» اهتمّت لحالنا وشعرت بمعاناتنا». الجملة السابقة كانت الأكثر نفوراً، لكنّها لم تكن كلّ ما حوّرته BBC، فنشر ناشطون جداول يفنّدون فيها كلّ جملة قيلت مقابل ترجمتها الصحيحة التي قام بها فريق مختصّ يعمل على التدقيق في الترجمة الإعلامية حول العالم، إلى جانب ترجمة BBC المحرّفة، التي حاولت أيضاً تبرئة الاحتلال باستخدام صفة الغائب (كما درجت العادة) رغم ذكر الأسيرة عبدالله للاحتلال بالاسم.

بكلّ بساطة، حوّرت BBC كلاماً أمام مشاهديها، متناسيةً أنّ الأمر بات يختلف عمّا كان قبل عشرين عاماً عندما كانت أكاذيبها عن العراق جارية على قدم وساق، وأنّنا بتنا في العصر الرقمي بحيث تُفضح هذه الأكاذيب بسرعة الضوء. نشْر القناة للمقابلة على صفحاتها الافتراضية عرّضها لهجوم كبير على منصّات التواصل الاجتماعي، ما أجبرها على حذفها وإيراد ملاحظة على موقعها تشير فيها إلى «خطأ في عملية المونتاج والتحرير»، وهو ما لم يقنع أحداً، إذ كيف لخطأ من هذا النوع أن يحدث لولا التعمّد؟

على ضفّة أخرى، نشرت صحيفة «هآرتس» العبرية تقريراً تنتقد فيه تغطية الإعلام العربي لعمليّة «طوفان الأقصى». اللافت كان ذكر الصحيفة أنّ الاستثناء الوحيد كان قناة «العربية» السعودية، ذاكرةً بالاسم الصحافية رشا نبيا «التي نظرت إلى القضيّة من المنظور الإسرائيلي». أمّا صحيفة «بيلد» الألمانية، فكانت تثبت مجدّداً أنّ الإعلام الألماني أكثر صهيونيةً حتّى من الإعلام العبري نفسه، فوصفت الأطفال بين الأسرى المحرَّرين بأنّهم «إرهابيّين»، ونشرت ذلك على صفحاتها الافتراضية!

مفكرة

علي مراد يفكك المزاعم الاميركية

ضمن الدورة الـ 65 من «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب»، يدعو «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق»، بعد غدٍ الجمعة، إلى حضور إطلاق وتوقيع كتاب علي مراد (الصورة) «تحت قبة الكابيتول ـ تفكيك المزاعم الأميركية حول دور حزب الله في أميركا اللاتينية» في جناحه. الكتاب هو نتيجة مشروع بحثي أطلقته مديرية الدراسات الاستراتيجية في المركز لمحاولة فهم السياق الذي خرجت فيه الاتهامات لحزب الله بالتورّط في أنشطة الجريمة المنظّمة. يهدف المشروع البحثي إلى عرض ومراجعة الادعاءات الأميركية حول العلاقة المزعومة للحزب بكارتيلات تجارة المخدرات وعصابات الإتجار بالبشر والبضائع المهرّبة ومنظمات غسيل الأموال في أميركا اللاتينية، وفهم عملية إنتاج تلك المزاعم وكشف آلياتها وقنواتها.

الجمعة 1 كانون الأوّل (ديسمبر) الحالي ـ س: 18:30 ـ جناح «المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق» (A28 ـ مركز «سي ساید أرينا» ـ واجهة بيروت البحرية).
للاستعلام: 03/833438

«عامل الدولية»: تجربة منظمة إنسانية

في سياق أنشطة الدورة الـ 65 من «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب»، يدعو «النادي الثقافي العربي»، غداً الخميس، إلى حضور ندوة بعنوان «تجربة المنظّمات الإنسانية: مؤسّسة عامل الدولية أنموذجاً». وفي النشاط المرتقب، يتحدّث رئيس المؤسّسة، كامل مهنا (الصورة)، حول أبعاد هذه التجربة وغنى لبنان بالمؤسسات الإنسانية التي لعبت «دوراً مهماً في مواجهة الحرب الأهلية والاحتلال الإسرائيلي وغيرهما من المحطات التاريخية في البلاد، وأسهم التزام وعمل تلك المؤسّسات في تعزيز التماسك الاجتماعي للنسيج اللبناني في مواجهة عوامل التفتيت والهدم»، على حدّ تعبيره. ويستعرض مهنا الدور الذي يمكن للمؤسسات الإنسانية القيام به كقوى رديفة ومساندة للدولة في مواجهة مختلف الظروف والأزمات التي يتعرض لها لبنان.

ندوة «تجربة المنظمات الإنسانية: مؤسّسة عامل الدولية أنموذجاً»: غداً الخميس ـ الساعة السابعة والنصف مساءً ـ قاعة المحاضرات في مركز «سي ساید أرينا» (واجهة بيروت البحرية).

مونولوجات غزّة تتردّد في بيروت

«مونولوجات غزّة» هي شهادات كتبها أطفال وشباب فلسطينيون في عام 2010، بعد الحرب الأولى على القطاع. بعد مرور 13 عاماً، ما زالت النصوص تنطبق على ما يحدث على الأرض اليوم، مسلّطةً الضوء على أهوال وآمال وصمود سكان القطاع المحاصر الشجعان، ومبرزةً أصوات الأطفال والناس هناك. وأخيراً، أطلق «مسرح عشتار» في مدينة رام الله الفلسطينية نداءً استجابت له مسارح على امتداد العالم العربي، من بينها مسرحا «المدينة» (الحمرا) و«زقاق» (الكرنتينا) في بيروت. اليوم الأربعاء، سيكون الجمهور على موعد مع قراءات لنصوص مختارة في «مسرح المدينة» (س: 19:30) تقدّمها مؤسسة «فضاء»، قبل أن يحين موعد «مسرح زقاق» (س: 21:00) تحت إشراف المخرج المسرحي حسّان الرواس. يتزامن الموعدان مع «اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني» الذي يصادف في 29 تشرين الثاني (نوفمبر) من كلّ عام.

«مونولوجات غزّة»: اليوم الأربعاء ـ الساعة السابعة والنصف ـ «مسرح المدينة» (الحمرا)/ الساعة التاسعة مساءً ـ «مسرح زقاق» (الكرنتينا).
للاستعلام: 01/570676 أو 01/753010

على بالي

أسعد أبو خليك

هل أصبح الطلاب العرب في الغرب في خطر؟ هل أصبحت الكوفيّة الفلسطينيّة علامةً معادية للسامية؟ هل أصبحت اللغة العربيّة مصدر ذعر للغربيين؟ تأكّد الخبر وثبتَ أنّ جريمة محاولة قتل ثلاثة طلاب فلسطينيين في ولاية فيرمونت كانت بدافع الكراهية. هشام عورتاني وكنان عبد الحميد وتحسين أحمد تعرّضوا لمحاولة قتل، ولكن ليس لأسباب سياسيّة. كانوا في عطلة في الولاية، وإذ برجل أبيض (ذي خلفيّة عسكريّة) يطلق الرصاص عليهم لقتلهم. اثنان منهم يحملان الجنسيّة الأميركيّة والثالث مقيم. حاولت وسائل الإعلام والرئيس جو بادين نفسه وقائد الشرطة في المدينة (وهو من أصل عربي) التحذير من استباق التحقيق، ولكن لم تكن هناك حاجة إلى تحقيق في أنّ الرجل استهدفهم لأنّهم كانوا يتكلّمون العربيّة ويرتدون الكوفيّة التي تصفها محطة «سي. بي. أس» بأنّها «رمز للتضامن الفلسطيني». لكن بعض وسائل الإعلام وصفت الجريمة بأنّها جريمة إسلاموفوبيّة. لا، هذه جريمة عنصريّة ضد الشعب الفلسطيني، وهذا التصنيف للجريمة جديد في سياق القانون الأميركي الذي لا يعترف بجريمة موجّهة ضد الفلسطينيين لأنّ وجود الشعب الفلسطيني لم يكن مُعترفاً به من قبل الحكومة الأميركيّة على مدى عقود. رئيس جامعة «براون» (حيث يدرس أحد الثلاثة)، أقرّ بأنّ الجريمة معادية للفلسطينيين كفلسطينيّين. لو أنّ الجريمة كانت موجّهة ضدّ طلاب يهود، لكانت ردود الأفعال عالميّة. لكن اللافت أنّ السفارات العربيّة بقيت صامتة. قد تكون حياة كل الطلاب العرب في خطر. منظمة «الدقة في الإعلام» تستأجر شاحنات وتضع على جدرانها الخارجيّة صوراً لطلاب ناشطين في دعم فلسطين للتشهير بهم وتهديدهم وتخويفهم. القاتل ليس واحداً هنا: هناك ثقافة سياسيّة ربطت بين الإرهاب وبين الشعب الفلسطيني. هناك أعضاء في الكونغرس ينفون وجود مدنيين في غزة. لو أنّ البلاد تخضع للقانون كما تقول، لكان هؤلاء المحرّضون كلّهم قد استُدعيوا للتحقيق. جو بايدن نفسه مسؤول، وهو الذي قلّل من أعداد الشهداء الفلسطينيين. عندما يربط المسؤولون والإعلام في الغرب حركة يصنّفونها بأنّها إرهابيّة بكلّ الشعب الفلسطيني، فإنّهم يعرّضون حياة كل الفلسطينيين في الغرب إلى الخطر.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com